

«معهد القدس للدراسات الاستراتيجية». معهد جديد للدراسات اليمينية المحافظة سياسياً وأمنياً!

صفحة (5) من 6

حرب شاملة على كل ما ليس يميناً محافظاً في إسرائيل

صفحة (6) من 6

الثلاثاء ٢٠١٧/١١/٧م الموافق ١٨ صفر ١٤٣٩هـ العدد ٤٠٨ السنة الخامسة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق نصف شهري يصدر عن

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## نتنياهو يلمح إلى أنه سيقوم باستخدام جثامين شهداء تفجير النفق في غزة كورقة ضغط!

«الشرطة الإسرائيلية تحقق مع مقربين من نتنياهو في شبكات فساد تتعلق بصفقة شراء الغواصات ويبدو أن أحدهما هو مبعوثه الخاص مولخو»



دورية اسرائيلية على الحدود مع غزة.

(لقب)

تعهد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بإعادة الإسرائيليين المحتجزين لدى حركة حماس في قطاع غزة، والمخ إلى أنه سيقوم باستخدام جثامين خمسة شهداء من حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية تحتجزهم إسرائيل كورقة ضغط.

وقال نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام خلال زيارة قام بها إلى مدينة مجدال هعيمق (المجيدل) أمس (الاثنين). إنه لن يقدم أي «هدايا مجانية لأعداء إسرائيل».

وأضاف نتنياهو أن للحكومة مهمتين رئيسيتين، الأولى حماية الدولة والثانية بناء الأرض. وتابع: «نحن نقوم بهذين الشئتين معا، نقوم بحماية الأرض مع قاعدة بسيطة، من يحاول مهاجمتنا نجاهم».

وكان بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أول من أمس (الأحد) أعلن أنه تم العثور على جثامين خمسة من عناصر حركة الجهاد الإسلامي الذين قتلوا في النفق الذي تم تفجيره الأسبوع الفائت داخل الأراضي الإسرائيلية المتاخمة للساحل الأمني في منطقة الحدود مع قطاع غزة، وأشار إلى أن الجيش يحتفظ بهذه الجثامين.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن هذه الخطوة تهدف إلى الدفع قدماً بصفقة تبادل يتم من خلالها استرجاع جثتي الجنديين الإسرائيليين هدار غولدين وأورون شأؤول والمواطنين الإسرائيليين أفيرا منفستو وهشام السيد المحتجزين لدى حركة حماس في القطاع.

وأضاف البيان أن العثور على جثامين عناصر حركة الجهاد تم خلال عمليات التمشيط والهدم التي تقوم بها طواقم هندسية منذ عملية تفجير النفق. وقدمت عائلة الجندي الإسرائيلي هدار غولدين طلب التماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا يطلب بإصدار أمر يحظر على الحكومة إعادة جثامين عناصر الجهاد. كما يطلب بوقف زيارات عائلات أسرى حماس في السجون الإسرائيلية وتقليل دخول سكان القطاع إلى إسرائيل لأغراض إنسانية.

وقال والدا الجندي في مؤتمر صحافي إن الحكومة الإسرائيلية لا تقوم بممارسة ضغوط كافية على حماس من أجل إعادة جثتي الجنديين والمواطنين الإسرائيليين المحتجزين لديها على الرغم من القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية-الأمنية في هذا الشأن. على صعيد آخر أطلقت الشرطة الإسرائيلية الليلة قبل الماضية سراح مقربين من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بعد نحو ١٥ ساعة من التحقيق معها في شبكات فساد تتعلق بصفقة شراء غواصات من شركة بناء سفن ألمانية والتي تعرف باسم «القضية ٣٠٠٠».

ولم تكشف الشرطة عن هويتي الشخصين. لكن مصادر مطلعة أكدت أن أحدهما هو ديفيد شيمرون ابن خال نتنياهو ومحاميه الشخصي، وأشارت إلى أن الآخر أيضاً محام ويعتبر مقرباً من رئيس الحكومة.

وألمحت مصادر أخرى إلى أنه المحامي يتسحاق مولوخو المبعوث الخاص لنتنياهو الذي أعلن أخيراً أنه على أعتاب إنهاء مهمات منصبه هذا بعد أقل من ٤ أشهر.

وسبق أن خضع شيمرون للتحقيق عدة مرات في إطار التحقيقات التي تجريها وحدة «الصف ٤٤٣» لمكافحة الفساد التابعة للشرطة. وكان شيمرون محامياً لميكي غانور ممثل شركة «تيسنكروب» الألمانية لبناء السفن الذي تحول إلى شاهد ملك في تموز الفائت ويعتبر مشتبهاً به رئيسياً في القضية.

وسمح للرجلين بالعودة إلى منزلهما بموجب أمر إفراج مؤقت، ومن المتوقع أن يتم استدعاؤهما للتحقيق معهما مجدداً، بحسب ما ذكر موقع «واينت» الإخباري.

ووفقا للموقع الإخباري فإن غانور هو من ورت المشتبه به الثاني في القضية. بعد أن قال في شهادته للدولة إن شيمرون تحدث معه عن قدرة المشتبه به في الدفع بمصالح شركة «تيسنكروب» للفوز بمنافسة الغواصات. وذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية أنه من المتوقع أن يدلي نتنياهو بشهادته في هذه القضية بعد عودته من لندن.

وأضافت القناة أن نتنياهو سيخضع للتحقيق من طرف الشرطة في قضيتي فساد منفصلتين يتم التعامل معه فيها كمشتبته به وتعرفان بالقضيتين رقم ١٠٠٠ ورقم ٢٠٠٠.

وتتعلق القضية رقم ١٠٠٠ بشبهات حول حصول نتنياهو وزوجته سارة على هدايا بصورة غير مشروعة من رجال أعمال أبرزها سيجار وزججات شمبانيا بقيمة مئات آلاف الشيكلات من المنتج الهولويودي الإسرائيلي الأصل أرنون ميلتشن.

ويطور الحديث في القضية رقم ٢٠٠٠ حول شبهات بوجود صفقة مقايضة بين نتنياهو وناشر صحيفة «يديעות أchronot» أرنون موزيس بموجبها يفرغ رئيس الحكومة قيوداً للحد من انتشار الصحيفة المناهضة المدعومة من رجل الأعمال الأميركي شيلدون أندلسون «يسرائيل هيوم» من خلال سن قانون في الكنيست في مقابل الحصول على تغطية أكثر ودية من «يديעות أchronot».

### عالم الاجتماع الإسرائيلي ليف غرينبرغ:

## رابين سعى لبناء قوة سياسية لـ«معسكر السلام» وورثته في العمل تخلوا عن هذا الهدف!

«لم يتبق الآن شيء من طموحات رابين للتسوية مع الفلسطينيين وتغيير سلم الأولويات الداخلي وتغيير الخارطة السياسية عبر تفكيك المعسكرات القبلية»\*

هزيمة معسكر اليسار لأسباب ديموغرافية، فليس الموقف السياسي هو ما يجد تعبيراً عنه في الاقتراع، بل الانتماء القبلي، الواسع (يسار-يمين) أو الهوياتي العرقي: أشكناز، شرقيون، عرب، روس، حريديم، متدينون قوميون. أي أن كل شخص ملازم بولاء لهوية «أشخاص مثلنا» ليتم إقصاء الجدل جانباً حول مشاكل إسرائيل والردب للخروج منها.

هكذا انتقلت السياسة الإسرائيلية برمتها من ناحية مواقفها إلى اليمين السياسي (خلافاً للتصنيف القبلي على شاكلته نحن بيساره)، لأنه إذا كان المنتمتر جغرافياً هو اليمين، فيجب علينا أن نكون على صورتها. فالمعسكرات القبلية تتميز بالكراهية والخوف من الآخر. وهكذا يخاف «اليمين» ويكره العرب ومحبهم، بينما يخاف اليسار ويكره الحريديم ومعتري القبعات الشائعة لدى المتدينين-القوميين. أما الوسط فيني من خلال تبني محاور وكراهية الجميع، لأنه إذا لم تكن الخارطة السياسية قائمة على المواقف، فيجب على الوسط أيضاً أن يكون قبلياً. الإضافة التي يقدمها الوسط هي أن الزعيم عنصر لجذب الأصوات وسيسيطر أيضاً بشكل دكتاتوري على حزبه، لكي يتحلى بالقدرة على المناورة والارتباط بمن يريد بعد الانتخابات (أنظروا نماذج: لبيد، كحلون، شارون، ليفني، ليبرمان). بهذين المعنيين، طبعاً، حول أفي غباي بممارساته «المعسكر الصهيوني» إلى حزب وسط.

الاعتيا؟ عنصرية فقط، من اليمين ومن اليسار. بمجرد استخدام كلمتي يسار ويمين يجري إقصاء المواطنين العرب من الخارطة السياسية، فالعرب كما هو معروف ليسوا يميناً ولا يساراً، إنهم عرب. والخطاب العنصري لمعارضي رابين ومؤيدي القتل، تبناه «اليسار»، وهو خطاب تبلور حول الإجماع القومي، حيث أن الائتلاف يجب أن يقتصر على النقاء اليهودي، كاستنتاج سياسي في إثر الاعتيا. وهكذا فليس نتنياهو فقط، بل باراك أيضاً، أقام حكومة مع حزب المفدال، أكثر الأحزاب تطرفاً ضد أوصلو.

لقد سعى رابين إلى تفكيك خطاب اليسار-يمين، وبالذات حين نجح، تم قتله، لأنه نجح، وفور قتله عاد أنصاره إلى خطاب اليسار-يمين. لقد كافح رابين لتسمية معسكره كـ«معسكر السلام»، وتعريف الصراع السياسي على أنه بين مؤيدي السلام وبين معارضيه. كان بين المؤيدين بالطبع يمينيون دعموا أوصلو، وفلسطينيون ممن حاولهم، وعلى رأسهم عرفات، فمن الذي يتحدث بهذه المصطلحات اليوم؟ معارضو السلام ضموا متعصبي مجلس «يهودا والسلامة»، في المفدال والليكود، وكذلك حماس والأخرين، والذين توجب على الشريك الفلسطيني الساعي للسلام أن يلجأهم. حين خرج المتعصبون إلى مظاهرات «الموت للعرب» بعد عمليات تفجير، وقام نتنياهو باستخدام هذه الحوادث لمهاجمة أوصلو، اتهمهم رابين بالتعاون الخفي مع حماس.

قال عالم الاجتماع الإسرائيلي ليف غرينبرغ، المحاضر في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، إنه يشعر دوماً بالاعتراب والغضب في الأيام الرهيبة للكينونة الإسرائيلية. وهذه الأيام الرهيبة تقع ما بين الثاني عشر من حشفاًن (بالتقويم العبري) وما بين الرابع من تشرين الثاني، بين يوم الطقوس الرسمية لإحياء ذكرى رحيل رئيس حكومة إسرائيلي في التاريخ العبري، وبين التاريخ العالمي لاغتيال إسحاق رابين. وأوضح أنه اغتراب وغضب على خطب يتجاهل برفته المشروع السياسي لرابين نفسه، الرجل الفعلي، وليس على ما يشكل نتاج المواجهة بين اليمين واليسار. فهل سمع أحد رابين يصف نفسه بـ«اليسار» أو يتحدث عن أنه في «معسكر اليسار»؟ هل كان يهاجم «اليمين» بأكمله أم الأجزاء المتطرفة فيه؟

وأضاف غرينبرغ في مقال جديد نشره هذا الأسبوع: إن الخطاب الجاري في الأيام الرهيبة للكينونة الإسرائيلية والمتحور، «يسار-يمين» يحمو الذاكرة السياسية لمشروع رابين، والذي قُتل بسببه. وهذا التفكيك وقع بسرعة كبيرة، وظل على حاله. فلقد بدأ مع إحياء ذكراه في التاريخ العبري (بعبادة من ميرتس)، مما شطب حق المواطنين غير اليهود في الحداد على القتل، وكذلك المعنى الإقليمي والدولي لبرت عملية أوصلو. فنحن فقط «شعب واحد»، وهذا النحن منغلِق ويقصي العرب، الفلسطينيين، والدول المجاورة بالطبع. وهذا المعسكر هو بالضبط ما أراد رابين تفكيكه، بواسطة مشاركة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الديمقراطي العربي في قاعدة دعم حكومته، مع أن الأمر لم يجر على شكل مشاركة في الحكومة. إلا أنه وقع معهما على اتفاقية ائتلافية. هذا الفعل كان في مركز التهجيمات على حكومته والليوش الجماهيري الذي ارتكب بحدقه أمام أعين نتنياهو وشارون المغلقة. أعضاء الكنيست من الليكود الذين شاهدوا وأبدوا ملاحظات، مثل دايفد ليفي ودان مريدور، تم رميهم من الشرفات. لقد اشتمل اللينش ليس على صورة رابين بكوفية عرفات فحسب، بل على خطبات اتهمته بخدمة منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين، وشعار «ليس لديه تفويض». أي تفويض لم يكن لديه؟ تفويض اليهود، «الشعب الواحد والدولة الواحدة»، ذلك لأنه يشارك «العرب» في الائتلاف الذي يدعاه.

ومضى قائلاً: حين سئل رابين عشية المظاهرة التي قُتل فيها ما إذا كان لديه تفويض للتنازل عن أراض بدعم العرب؟، أجاب أن ذلك هو «سؤال عنصري. ليس أن الادعاء عنصري، بل السؤال نفسه». والتشكيك في حق المواطنين العرب بأن يكونوا جزءاً من العملية السياسية، فماداً لدينا منذ

وتساءل غرينبرغ: ماذا تبقى من التسوية مع الفلسطينيين وتغيير سلم الأولويات، وهما ما يشكلان بمثابة إرث رابين؟. وماذا تبقى من تغيير الخارطة السياسية وتفكيك المعسكرات القبلية الديمقراطية؟ وأجاب قائلاً: لا شيء. بالتعاون ما بين زعماء اليمين-يسار، جرى محو درب رابين السياسية. وتابع: لا أقتح القيام بمثلثة رابين، فقد أسس على امتداد حياته قوة إسرائيلية على الجيش، وكان قائده هيئة أركان الاحتلال ومؤسسه عام ١٩٦٧، وكوزير للدفاع دعا الجنود إلى تكسير عظام الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى. وإجراءات أوصلو كانت إشكالية أيضاً، فلقد رأى في عرفات، أساساً، شريكاً في قمع حماس، وبمفهوم ما «متعاوناً» سببانه في المستقبل ويقبل بالتنازل عن القدس والمستوطنات في الكتل، وإن لم يتنازل فسيظل حاكماً لرام الله فقط. ومن غير الواضح ما إذا مخططات رابين هذه كانت ستنتج من لقاء نفسها في الانتفاضة الثانية، لكن ما أقتحه هو فهم تحركات رابين لبناء قوة سياسية لمعسكر السلام، وفهم ظروف الاعتيا وتدابيراته حتى يومنا هذا. وكل هذا يبدو لي للأسف خارج نطاق الخطاب الجماهيري الإسرائيلي العام.

### كلمة في البداية

#### حول مسعى اليمين الإسرائيلي لفرض هيمنته وخطابه: وقائع مستجدة

بقلم: أنطوان شلحت

نواصل في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» إيراد أبرز الوقائع المستجدة المتعلقة بمسعى اليمين الإسرائيلي الرامي إلى تكريس هيمنته على شتى مناحي الحياة في إسرائيل بالتوازي مع محاولات فرض خطابه السياسي حيال جميع القضايا العالقة وفي مقدمها الصراع مع الفلسطينيين.

في هذا الإطار نتوقف بتوسع عند دلالة تأسيس «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية»، مع إطلاق موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية في أواخر شهر تشرين الأول الفائت، وتعريف نفسه بأنه يتطلع إلى غاية إفادة دولة إسرائيل من طريق تعزيز الخطاب السياسي والأمني المحافظ فيها، عبر الأبحاث والمؤتمرات والتواصل مع أوساط حكومية وعسكرية وأكاديمية وإعلامية وجماهيرية (تطلع مادة سليم سلامة- ص ٥).

وحدد هذا المعهد المبادئ التوجيهية التي يرسي عليها أنشطته بأنها تشمل ما يلي: العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، كمركب مركزي في رؤية المعهد الاستراتيجية؛ حيوية بعض المقومات الأمنية الأساسية في أي اتفاقيات سياسية؛ رفض أي إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب من شأنها فقط أن تعزز قوة الخصم؛ أهمية التعاون الاستراتيجي مع دول صديقة؛ الحفاظ على قوة إسرائيل وقدرتها على الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية؛ أهمية «القدس الموحدة» بالنسبة إلى الأمن الإسرائيلي.

وفي ختام بطاقة التعريف المقتضبة، يشير المعهد الجديد إلى أنه «يطمح إلى إنشاء وتطوير الجيل المقبل من باحثي الأمن القومي - من الشبان خريجي الأكاديميا ومن الاستخبارات والجيش والسياسة الخارجية - على قاعدة الفكر المحافظ في الغرب وقاعدة الفكر الصهيوني».

ويتشوق مع هذا المسعى الاتساع والتوسع المتسارع في ساحات ولهجات الحرب الممنهجة التي يشنها اليمين الإسرائيلي على مؤسسات الدولة ومفاصلها المتعددة في الأعوام الأخيرة، في محاولة منه لتخفيفها وتجنبا عن أي مواقف وأراء تنتقد حكومات اليمين عامة، وأخر رئيس لها خاصة، أو حتى لمجرد أنها تختلف مع سياسة اليمين وتعارضها، حيث تتهاول على أصحابها بالتشكيك الفوري والمباشر في انتماهم اليهودي أو الإسرائيلي أو كليهما معاً، والتشكيك في «وطنيتهم» وإخلاصهم، بتقصص محاصرة هذه المواقف ثم السيطرة عليها، فعلياً ومعنوياً، وإخضاعها لإرادته ونزعته السياسية.

وتتطلعون آخر الوقائع المرتبطة بهذه الحرب ضمن التقرير الموسع المنشور على الصفحة السادسة.

وملما أشير في نطاق المادة حول «معهد القدس»، تشكل «القدس الكبرى الموحدة» والسيادة الإسرائيلية عليها أحد الأصباح المركزية في منطلقات هذا المعهد الفكرية وفي برامج عمله البحثية. ولذا فإنه فور بدء نشاطه أفرد المعهد لهذا الموضوع مجموعة من الدراسات والمداخلات نشرها على موقعه على الشبكة، وهي كفيلة بأن تقدم صورة شاملة عن الدوافع الحقيقية لإنشائه، وعن رسالته الفكرية وتوجهاته ومراميه السياسية.

فمثلاً تشير دراسة حول القدس إلى أن «هناك آراء وأفكاراً تدعو إلى تقسيم القدس وإدخال عناصر عربية إلى قضاء القدس الكبرى، وهي عناصر تفتك بالسيادة الإسرائيلية»، وتؤكد أن «هذه الأفكار والآراء ليس أنها تمسح بمكانة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل فقط، وإنما أيضاً تعترض مستقبل الدولة اليهودية كلها للخطر. فالقدس الكبرى هي نقطة أرمخيس للسيطرة والمحافظة على الشروط الأمنية الضرورية في أرض إسرائيل إلى الغرب من نهر الأردن».

وبعد ذلك ينتقل كاتب الدراسة إلى تحليل مكانة «متروبولين القدس» بوصفه «العنق الاستراتيجي الحيوي للتجمع اليهودي في السهل الساحلي»، ثم لكون القدس «مفتاحاً للحدود الأمنية الأمنة في الشرق»، ثم أهمية السيطرة الإسرائيلية على «القدس الكبرى الموحدة» ودورها المركزي في سياق «محااربة الإرهاب الفلسطيني» ومكسدر رئيسي للمعلومات الاستخباراتية، ثم يعهد ما يسميه «أفضليات سياسية للسيطرة (الإسرائيلية) على القدس الكبرى الموحدة»، ليخلص في نهاية المطاف إلى الجزم بأن «المصلحة الإسرائيلية تحتتم السيطرة التامة على القدس الكبرى ومحيطها»، نظراً لما للقدس من مكانة استراتيجية تجعل «الصراع عليها يحمل في طياته إسقاطات بعيدة المدى على أمن دولة إسرائيل ومكانتها في المنطقة وفي العالم، على حد سواء». وبناء على هذا فإن «تطوير متروبولين القدس تحت السيطرة الإسرائيلية يشكل مهمة قومية وجودية، ذلك بأن حسم الصراع سيتم في داخل القدس نفسها وفي الغلاف المحيط - في صدرات يهودا من الشرق، في غوش عتصيون من الجنوب وفي منطقة بنيامين من الشمال».

وعند هذا الحد يعيد الكاتب إلى الأذهان أن «أهمية القدس الكبرى لضمان السيطرة على تلك المنطقة وقفت في صلب خطة ألون (بغفال ألون) التي بقي (رئيس الحكومة السابق) إسحاق رابين ملتزماً بها حتى اليوم الأخير من حياته». كما يعيد إلى الأذهان ما قاله دافيد بن غوريون في العام ١٩٦٨ أنه «من دون استيطان يهودي كثيف ومتزايد في ضواحي القدس، في الشرق والشمال والجنوب، لن يحل السلام على مدينة داود (القدس)»!

ويتزامن ذكر رابين ضمن هذا السياق مع مراسم إحياء ذكرى اغتياله في مثل هذه الأيام قبل ٢٢ عاماً. وهي المراسم نفسها التي توغل عاماً بعد عام في ما يسميه عالم الاجتماع الإسرائيلي ليف غرينبرغ بـ«حمو الذاكرة السياسية» المرتبطة بمشروعه، من خلال تواطؤ حزبه أولاً وقبل أي شيء آخر، ما تسبب بانتقال السياسة الإسرائيلية برمتها من ناحية مواقفها إلى اليمين السياسي (اقرأ المزيد عن ذلك في هذه الصفحة).

وما يحاول غرينبرغ أن يشير إليه ويؤكد به وجه الدقة، هو أن مشروع رابين السياسي اشتمل أيضاً على عنصر تفكيك «معسكر اليمين» في حين أن وورثته في حزب العمل «اليسار الصهيوني» تنكروا وما زالوا لهذا الغنصر بالتحديد. ولعل ما يجب التنويه به بهذا الشأن هو أنه ما كان من الممكن انتقال السياسة الإسرائيلية من ناحية مواقفها إلى اليمين من جراء هذا التنكر فقط، وإنما بالأساس لأن ما بقي من ذلك المشروع، من ناحية جوهرية، هو ثوابت كانت في صلب السياسة الإسرائيلية التقليدية إزاء القضية الفلسطينية، وهي والحق يقال الثوابت نفسها التي يشدد بنيامين نتنياهو صباح مساء على أنها تعبر عن موقفه السياسي، وعن موقف أغلبية السكان الإسرائيلييين.



## السوق الإسرائيلية الخاصة ما

## زالت تمارس التمييز على خلفية

## قومية ضد المواطنين العرب!

بقلم: روعي جروفي ومحمد خليلية (\*)

أقرت إسرائيل في إطار «قانون خدمات الدولة (تعديلات)» في العام ٢٠١٠ ما يعرف بالواجب الدستوري بشأن ضمان «التمثيل اللائق» في صفوف العمال في جميع المستويات المهنية في سلك خدمات الدولة. وهذا الواجب نض أيضاً على ضمان التمثيل اللائق للمواطنين العرب، ووضعت الحكومة حينها هدف أن يصل تمثيل العرب إلى ١٠٪ مع حلول العام ٢٠١٢. كما قامت بتحديد وظائف ومخائف مخصصة لمرشحين عرب، وقدمت محفزات مثل المساهمة في دفع إيجار الشقة لتقليل تأثير العامل الجغرافي، وفرضت على وزارات الحكومة واجب تقديم تقارير عن تشغيلهم.

ولقد أظهرت وزارات الحكومة مستويات متباينة من الاستعداد للالتزام بهذه العملية، ويمكن ملاحظة أنه حيث لم تكن دافعية داخلية، كانت الرقابة الحكومية حازمة واعتمدت عقوبات دفعت الوزارات والمؤسسات الحكومية للعمل. وأكثر الأدوات فاعلية من بين الأدوات التي استخدمتها الدولة كانت تحديد وظائف مخصصة لعمال عرب. ولقد أثبتت هذه العملية ذاتها. صحيح أن تحقيق الهدف كان بتأخير ٤ سنوات، ولكن الدولة وصلت للهدف الذي حددته في العام ٢٠١٦. وخلال عقد من الزمن تضاعفت تقريباً نسبة العمال العرب في خدمات الدولة.

يمكن القول إن النجاح المثبت في وزارات الحكومة هو مؤشر إيجابي إلى الأدوات التي يمكن تفعيلها في سوق التشغيل بأكملها. ووزارة المالية نفسها أقرت أنه إذا لم يتغير تمييز دراماتيكي في هذا الموضوع، فنحن نتوقع حتى العام ٢٠٥٧ ارتفاعاً بنسبة ٨٠٪ في مقياس دين - ناتج، وهبوطاً بنسبة ٦٪ في نسب التشغيل، والإضرار بنسبة ٦٠٪ في زيادة الناتج للفرد.

لكن سلك الخدمات العامة لا يتألف فقط من خدمات الدولة، فهناك ٩٠٪ من عمال سلك الخدمات العامة يعملون في شركات حكومية، في شركات عامة قانونية (أقيمت بعملية تشريعية)، في الحكم المحلي وغيرها.

لكن القانون الذي يلزم خدمات الدولة لا يسري على الشركات المذكورة، ونسبة العمال العرب فيها ينحصر على مدى سنوات طويلة في نسب ضئيلة. والاستنتاج بالمقارنة بين سلك خدمات الدولة وبين الشركات الحكومية والشركات العامة القانونية واضح بحدته، إن التغيير في تشغيل مواطنين عرب لا يجري بشكل تلقائي، ومن أجل أحداث تغيير يجب على الدولة أن تفعل رقابة وعقوبات على هذه الشركات وأن تقترح محفزات للمرشحين العرب. هذه الرقابة الحكومية هي السبب المركزي في الفجوة الدراماتيكية بين سلك خدمات الدولة وسائر الخدمات العامة.

ولكن لماذا لا نشهد تغييراً دراماتيكي في سوق القطاع الخاص، على الرغم من العرض النوعي لعمال عرب يمكنهم أن يندمجوا فيها؟ إن الجواب على ذلك بسيط، لم تصلح السوق الخاصة بقواها الذاتية إخفاقات مثل التمييز على خلفية قومية. فالمسافة ما بين العمال العربي والمشفل اليهودي ليست مسافة الباص، الظلم أو الرضاخ اليومية. نحن نتحدث عن فجوة ثقافية وحياتنا حتى قومية، تمنع الكثير من المشغلين اليهود من رؤية المرشحين العرب ككادرين على التحول إلى أعضاء طواقم متفوقين في شركاتهم. صحيح أن هناك استثناءات، ولو توجهتم إلى مثلاً إلى شبكة «أروما» أو إلى «سوبر فارم» فمن المعقول جداً أن تروا مواطنين عرباً في درجات ادارية مختلفة، ولكن في الوقت نفسه تهب في الإعلام وفي أروقة الكنيست رياح التحريض ونزع الشرعية عن الجمهور العربي، وهي تؤثر على مشغلين كثيرين. ومن أجل الجسر على هذه المسافة وحتى جعل المشغل اليهودي يبحث عن العامل العربي، يجب تفعيل آليات وأدوات ذكية ونجاعة، لفرص الرقابة الحكومية، مثلما فعلت الدولة لنفسها في الخدمات العامة.

أحد الأمثلة البارزة على تلك الآليات، التي فغلت صيفاً مختلفة منها دول غربية كثيرة، هي إمكانية قيام الدولة بمطالبة جميع مزودها بالخدمات والمواد، بتقديم تقارير لها حول نسبة تشغيل عمال عرب في صفوف القوى البشرية، وحتى أن تعطي تفضيلاً معيناً في عملية نشر المناقصات للشركات التي تشغل عمالاً عرباً أكثر. وهي بهذا توجه إلى السوق الخاصة برسالة واضحة مفادها أن التمثيل اللائق للمواطنين العرب مهم بالنسبة إليها، وأن الشركات المعنية بالفوز بمناقصات مطلوبة بالقيام بإجراء فحص داخلي وتحريك سيرورات جدية في ذلك الاتجاه، وحين تقف أمام المرشحين إمكانية الفوز بمناقصات تقدر بالملايين وأحياناً بالمليارات، فإن دافعيتهم لتشغيل عرب ستكبر بشكل دراماتيكي.

إن التمييز على خلفية قومية يسد الطريق أمام الكثيرين من المواطنين والمواطنات العرب في تلقي فرصة عمل، وحكومة إسرائيل ما زالت تتمتع عن الاعتراف بذلك أو تعالج الأمر بدرجة غير كافية. ولعل استخدام الاقتناء الحكومي يعرض حلاً قوياً وفعالاً وبشكل مدماكما مكملًا لجهود القيادة العربية في دفع فرص تشغيلية نوعية ومنصفة لأبناء وبنات المجتمع العربي.

ويجب القول إن دفع الدولة إلى استغلال قوتها الشرائعية، هو مطلب شرعي وأداة أخرى بوسع المجتمع العربي وقيادته، من رؤساء السلطات المحلية وأعضاء الكنيست والمهنيين، أن يرفعهو لتحقيق غاية رفع نسب تشغيل المواطنين العرب.

(\*) مركزاً مشروعوي المناقصات ومجال السلطات المحلية في جمعية «سيكوي» من أجل المساواة المدنية في إسرائيل.

## الكنيست الإسرائيلي افتتح دورته الشتوية

## الائتلاف الحكومي يتلاعب بشدّ الجبل بين أطرافه ويحافظ على تماسكه!

\*اعتبارات عدم إجراء انتخابات مبكرة ما تزال أقوى من اعتبارات حل الكنيست مبكراً إلا إذا طرأت تطورات غير منظورة حالياً

\*مفتاح قرار الانتخابات بيد نتنياهو وتحالف "البيت اليهودي" وكلّ لحساباته الخاصة \*توجهات واشنطن تجمد

"قانون القدس" لكن مشروع قانون ضم المستوطنات للمدينة يحظى بإجماع في الائتلاف الحاكم\*

## كتب برهوم جرابسي:

بدأ الكنيست الإسرائيلي دورته الشتوية في ٢٣ تشرين الأول الماضي، وسط مشاهد بارزة للعبة شدّ الجبل بين أطراف الائتلاف الحاكم، رغم تماسك الائتلاف، وغياب المؤشرات التي من شأنها أن تؤدي إلى حل الكنيست، وبيزز هذا التماسك أساسا حول كل السياسات اليمينية المتطرفة، بما فيه أخطر القوانين المطروحة على جدول الأعمال، مثل قوانين القدس و"القومية"، في حين أن التجاذبات تدور حول مبادرات في حزب الليكود، تهدف لتوطيد السيطرة على الحكم، وإبعاد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قدر الامكان، عن احتمال مواجهة لوائح اتهام خلال ولايته الحالية.

وستستمر الدورة الشتوية حتى منتصف شهر آذار المقبل ٢٠١٨، وسيغيب عن هذه الدورة الملف الأكبر الذي تعالجه الدورات الشتوية عادة: الميزانية العامة للدولة، إذ أن إسرائيل تتبع نظام الميزانية المزدوجة منذ العام ٢٠٠٩، ولذا فإن موعد الموازنة العامة للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، سيكون في خريف العام المقبل ٢٠١٨.

ومن أبرز ما سيكون على جدول أعمال الكنيست في هذه الدورة، محاولات الائتلاف لترتيب قوانين تتعلق بالقدس المحتلة من بينها قانون يبقّي على الوضع القائم ولكن مع ضم مستوطنات إلى منطقة نفوذ القدس، على أن تقام في المستوطنات، والضواحي الفلسطينية الكبرى، مجالس محلية، تابعة لبلدية الاحتلال، وهناك قانون آخر، يقضي بفصل ضواحي فلسطينية كبرى، من شمال وشرق المدينة، وضم مستوطنات جديدة للقدس، وقد بدأ بالفعل الائتلاف يتقدم بهذه المبادرة، بعد أسبوع من بدء الدورة الشتوية، بناء على ضوء أخضر من نتنياهو ذاته في نهاية الدورة الصيفية.

إلا أنه قبل ساعات قليلة من جلسة اللجنة الوزارية للشؤون التشريعات، لاتخاذ قرار بتأييد مشروع القانون الذي طرحه النائب يواف كيش، من حزب الليكود، أعلن نتنياهو أن الإدارة الأميركية طلبت ايضاحات حول هذا القانون، وهي الصيغة الدبلوماسية "المهذبة" للاتراض الأميركي عليه في هذه المرحلة.

كذلك فإن الائتلاف سيسعى إلى تمرير قانون ما يسمى «إسرائيل دولة الشعب اليهودي»، ولو بالقراءة الأولى، على الرغم من استمرار وجود خلافات في الائتلاف، وبين الائتلاف وأحزاب المعارضة الصهيونية، والخلاف الأساس، البادي حتى الآن، يعود إلى عدة تحفظات لدى كتلتي المتدينين المتزمتين، "الحريديم"، كتلة "شاس" لليهود الشرقيين، وكتلة "يهود هتوراة". وتحفظهما غير المعلن، يعود إلى عقيدتهما الدينية القائلة إن "مملكة إسرائيل" يقمها تسعج حينما يأتي إلى العالم لأول مرة، وهذا ما قد يتعارض مع تثبيت الكيان الحالي على أنه "الدولة القومية للشعب اليهودي". لكن من أبرز التحفظات المعلنة، هو مطلبهما بزيادة وزن أكبر للشريعة اليهودية في التشريعات وفي جهاز القضاء، وأن لا يكون مبدأ المساواة سارياً على جهات مجتمعية يرفضها الحريديم.

وكانت الهيئة العامة للكنيست قد أسقطت في الأسبوع الأول من الدورة الشتوية مشرعين ذات القانون، الأول للنائبة تسبيبي ليفني، رئيسة حزب "الحركة" في كتلة "المعسكر الصهيوني"، والثاني لرئيس حزب "يوجد مستقبل" المعارض يائير لبيد. وكلا القانونين لا يختلفان من حيث الجوهر الأساس، من ناحية الشعب الفلسطيني، تحت صيغة "دولة الشعب اليهودي"، إلا أن هذه الصيغة لا تأخذ أولوية في النص، كما في حال القانون الذي طرحه الائتلاف الحاكم، وصادق عليه الكنيست بالقراءة التمهيدية في الدورة الشتوية السابقة. كما أن هذين القانونين يبرزان طابع المساواة للمواطنين، ويلغيان البند الوارد في صيغة الائتلاف، والذين يقلل من مكانة اللغة العربية كلفة رسمية.

## شدّ الجبل ونسبة الحسم

الخلافات داخل الائتلاف التي ظهرت مع افتتاح الدورة الشتوية، كانت حول مشروع قانون قدمه النائب من حزب الليكود دافيد إمسالم، وبدعم حزبه، ويقضي بمنع إجراء تحقيقات جنائية مع رئيس الوزراء خلال ولايته، وبأثر رجعي، وهو قانون منسوخ عن كتاب القوانين الفرنسي، ويلقى معارضة واسعة جدا في وزارة العدل، والمستشار القضائي للحكومة. كما ظهرت خلافات حول قوانين وأنظمة إدارية أخرى. وبعد أن ظهر الأمر كازمة بين أحزاب الائتلاف، تم الاتفاق على تأجيل البت في هذا القانون إلى شهر آخر، ولكن علمت التجربة أن التأجيل هو صيغة تورية للنزول عن الشجرة، وإبعاد الأمر عن جدول الأعمال.

ولكن يبدو أن نتنياهو كان متحمسا للقانون الذي سيخذه، دون أن يجاهر بهذا على الملأ، ولذا اختار خطوة ليستفز بها شركاءه في الحكومة، بتسريب معلومة لوسائل الإعلام مفادها أن نتنياهو معني بتخفيض نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية، من ٣٢٪ إلى ٢٠٪. وقد اتجهت الأنظار بسرعة إلى "القائمة المشتركة"، التي تضم أربع قوى تنشط في شارع فلسطيني الداخل، إلا أن هدف نتنياهو الأول من هذا

هو خلق بلبلة عند ثلاثة من شركائه.

وأول الشركاء تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي يضم ثلاثة أحزاب، وتخفيض نسبة الحسم سيؤدي حتما إلى حل هذا التحالف، القائم أساسا بين حزب "المفدال"، وتحالف "هئليهود هليثومي" الذي يحد ذاته يضم حزبين. كذلك فإن تخفيضا كهذا قد يضرب كتلة "يهود هتوراة" للحريديم الأشكناز، التي تضم ثلاثة أحزاب. وأيضا يفسح المجال أمام دخول حركة متطرفة منبثقة عن حركة "كاخ"، متحالفة مع المنشقين عن حركة "شاس"، فهذا التحالف لاس في الانتخابات الماضية نسبة الحسم، ومن شأن دخوله إلى الكنيست أن يعكس سلبا على حركة "شاس" أساسا.

ومن ثم تأتي حسابات نتنياهو تجاه المعارضة، فنسبة حسم منخفضة ستؤدي إلى حل تحالف "المعسكر الصهيوني"، كما يراهن نتنياهو على أن نسبة كهذه ستؤدي إلى فض الشراكة في "القائمة المشتركة"، ما يؤدي إلى خسارة القوة الإيجابية للشركاء الحاليين مقعدا أو اثنين، ليتجه إلى معسكر اليميني المتطرف. وفي الحال ووجه نتنياهو معارضة من كافة الكتل المشاركة في الحكومة، ما جعله يبلغ وسائل الإعلام بأن ما نُشر كان "مجرد فكرة"، ولن تكون أي خطوة يعترض عليها شركاؤه في الائتلاف.

## الانتخابات المبكرة

ما كان في الأيام الأولى من الدورة الشتوية، مؤشر لما سنشهد في هذه الدورة، إذ سنشهد ارتفاعا في التجاذبات داخل الائتلاف الحاكم، بعد مرور قرابة ثلاثة أعوام على الانتخابات عند انتهاء الدورة الشتوية، ما يجعل أحزابا ترى أن ما تبقى حتى الموعد القانوني للانتخابات (٢٠١٩/٢٠)، يتطلب تحقيق إنجازات على الأرض لقطاعات مصوتيها. وهو ما يعني أن مركبات الائتلاف سترفع من سقف مطالباتها، وبشكل خاص تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي يرى أنه سيزيد قوته في أي انتخابات برلمانية مقبلة. ورغم ذلك فإن الائتلاف حتى الآن يشهد تماسكا قويا، لضمان استمرار عمل الحكومة، على الأقل حتى أواخر العام المقبل ٢٠١٨، ولا يبدو أن التوقيت مع بنيامين نتنياهو يشبهات تحركات حزبية أو تطورات تهدد مكانته هو وحزبه في الانتخابات المقبلة، وبناء عليه يفاجئ شركاءه بحل الحكومة والاتجاه لانتخابات مبكرة. أو أن يرى تحالف "البيت اليهودي" الاستيطاني أن مصلحته باتت تستدعي انتخابات مبكرة، أيضا لتسديد ضربة لليكود، الذي اقتطع من قوته البرلمانية في انتخابات ٢٠١٥، ليعود "البيت اليهودي"، أقوى مما هو الآن، ويكون وزنه وتأثيره أكثر في أي حكومة مقبلة.

ومن العوامل التي تدعم تقدير عدم تقديم موعد الانتخابات البرلمانية: \*الائتلاف متماسك، وهو يحقق إنجازات على صعيد أجدته اليمينية المتشددة، سياسيا واقتصاديا، فيما الأحزاب المشاركة، وخاصة الحريديم، وقد تعلمت إنجازات على مستوى مطالباتها لجمهورها، وقد تعلم اليمين الاستيطاني من تجربتين، في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٩، حينما أسقط حكومة الليكود، وخسر الشراكة في الحكومة، وهو ليس معنيا بتكرار التجربة، طالما أنه يحقق مكاسب على الأرض.

\*كل استطلاعات الرأي تشير إلى أن كل الأحزاب والكتل المشاركة في الحكومة الحالية، ما عدا تحالف "البيت اليهودي"، ستفقد شيئا من قوتها البرلمانية، أو تحافظ عليها، وقد يكون لليكود الخاسر الأكبر، إذ تشير كل استطلاعات الرأي إلى أنه سيسخر ما بين ٥

إلى ٨ مقاعد، من المقاعد الـ ٣٠ التي يسيطر عليها. كما أن الخسارة ستلحق بحزبي "كولانو"، بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، و"يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغديور ليربران.

\*أمر آخر، هو أنه في نهاية نيسان المقبل ٢٠١٨، تحيي إسرائيل ذكرى قيامها الـ ٧٠، وسيكون نتنياهو معنيا بقيادة هذه المناسبة، وهو رئيس حكومة ثابت، وليس في ظل معركة انتخابات.

وأمر لا يقل أهمية، هو أنه في نهاية تشرين الأول ٢٠١٨، سيكون استحقاق انتخابات المجالس البلدية والقروية، وستكون الأحزاب منهكة في خوض هذه الانتخابات، لتكون مقدمة للانتخابات البرلمانية التالية. ولكن هذا قد لا يكون عائقا، فيما لو قرر الائتلاف أو نتنياهو حل الحكومة، ففي العام ١٩٨٨، تصادف استحقاق الانتخابات البرلمانية، مع استحقاق انتخابات المجالس البلدية والقروية، فقرر تأجيل انتخابات المجالس البلدية إلى شهر شباط ١٩٨٩، وكانت تلك الانتخابات البرلمانية، آخر مرة تجري بموجب مواعدها القانوني، بمعنى ليس انتخابات مبكرة.

وفي المقابل، هناك عوامل قد تستدعي تقديم موعد الانتخابات البرلمانية، ومن أبرزها كشف أمور جديدة في قضايا فساد تتعلق بشخص بنيامين نتنياهو، بشكل يمنعه من الاستمرار في منصبه، ولو جماهيريا. وحتى الآن، فإن التحقيقات ما تزال في وحدة الشرطة الخاصة، وحسب تقارير صحافية، فإن نتنياهو يماطل في التجاوب مع دعوة الشرطة لإجراء جلسات تحقيق أخرى، في قضيتين: الحصول على "هدايا" ثمينة من الثري أرتون ميلتشين، والثانية، محاولة إرام صفقة مع صاحب السيطرة على صحيفة "يديעות اخرونوت"، أرنون موزس، كي تصحح الصحيفة "ودية" تجاه نتنياهو، الأمر الآخر، أن نتنياهو لا يواجه ضغطا برلمانيا، من حلفائه أساسا، للتنحي على ضوء شبهات الفساد التي تلاحقه، لا بل أن الائتلاف يسانده حتى الآن. وما يعزز هذا، أنه لا يوجد حراك شعبي واسع، يطالب نتنياهو بالتنحي، وهذا يساعد نتنياهو على الاستمرار في منصبه، لا بل ويهاجم الشرطة ويتهمها بملاحقته على خلفية نهجه السياسي.

كذلك أن يقرأ نتنياهو تحركات حزبية أو تطورات تهدد مكانته هو وحزبه في الانتخابات المقبلة، وبناء عليه يفاجئ شركاءه بحل الحكومة والاتجاه لانتخابات مبكرة. أو أن يرى تحالف "البيت اليهودي" الاستيطاني أن مصلحته باتت تستدعي انتخابات مبكرة، أيضا لتسديد ضربة لليكود، الذي اقتطع من قوته البرلمانية في انتخابات ٢٠١٥، ليعود "البيت اليهودي"، أقوى مما هو الآن، ويكون وزنه وتأثيره أكثر في أي حكومة مقبلة.

## التلمل المحدود

## في اليمين العقائدي

يواصل نتنياهو إحكام قبضته على حزبه الليكود، ولا يظهر أي شخص قادر على منافسته، ولا حتى مجرد الإعلان عن نيته بالتنافس. وهذا نتيجة عمل نتنياهو على مدى السنوات السابقة، إذ دأب على تصفية كل شخص، أعلن أو كان في نيته الإعلان عن منافسته على، زعامة الليكود، ولكل واحد كان هناك أسلوب خاص به، وفق الظروف.

نذكر على سبيل المثال الوزير السابق سيلفان شالوم،



نتنياهو يخطب في افتتاح الدورة الشتوية.

الذي شغل منصب وزير لأقل من عام في الحكومة الحالية، حتى ظهرت شبهات تحرش جنسي، استقال على إثرها فوراً منصبه، ومن ثم تبين أن الشبهات ليس لها ما يثبتها، وتم إغلاق الملف ضده. ومن قبل في الحكومة السابقة، الوزير غدعون ساعر، الذي ضيق نتنياهو عليه العمل في الحكومة، ووصل الأمر إلى حد التضيق على زوجته الثانية الإعلامية غيئولا إيفن. وهو ما يزال يتحرك في فلك الليكود. وآخر هؤلاء، حتى الآن، هو وزير الدفاع موشيه يعلون، الذي أطاح به نتنياهو قبل ١٧ شهرا، وليتبين لاحقا أن يعلون كان قد عارض صفقة الغواصات مع ألمانيا، التي تحوم حولها شبهات فساد قوية، قد تطال نتنياهو شخصيا. وأولئك الثلاثة لا يختلفون عن نتنياهو، بل منهم من يخافسه على يمينية أشد تطرفا.

وفي المقابل، فقد لمسنا حالة التلمل لدى من تبقى من التيار العقائدي القديم لحزب الليكود، من جراء نهج نتنياهو، وانعكس هذا في خطاب رئيس الدولة رؤوفين ريفلين في جلسة افتتاح الدورة الشتوية. وقد كان ذلك الخطاب مؤشرا واضحا إلى تعاطف القلق لدى التيار الصهيوني العقائدي، من أداء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وحزبه الليكود، وباقي أحزاب اليمين الاستيطاني، ويرى هذا التيار، رغم أنه يميني متشد، أن أداء نتنياهو يقود إلى سيطرة مجموعات يمينية منفصلة، تشكل تهديدا مستقبليا على طابع الكيان، وقدرته على الاستمرار.

وتركز خطاب ريفلين في المحاولات لضرب جهاز القضاء، وبالذات صلاحية المحكمة العليا في نقض قوانين الكنيست، وانتقد السعي لضرب صلاحيات مسؤولين كبار في الجهاز، الذين يتخذون قرارات حساسة، مثل المستشار القانوني للحكومة، الذي هو أيضا بمثابة المدعي العام الأعلى للنيابة، إلى جانب سعي نتنياهو الدائم للسيطرة على وسائل الإعلام الرسمية، ويرى ريفلين، كأخريين، أن هذه المؤسسات والمسؤوليات هي مفاتيح "النظام الديمقراطي"، الذي يريد نتنياهو ضربه، في الوقت الذي تتزايد فيه شبهات الفساد ضد نتنياهو.

ويرى أقطاب التيار العقائدي أن اليمين المتطرف المنفصل، وبالذات من التيار الديني الصهيوني، الركن الأقوى في حكومات نتنياهو الثلاث الأخيرة، يضع إسرائيل على مسارات تصادم عديدة هي في غنى عنها، وبشكل خاص الصدام الداخلي بين اليهود أنفسهم، والقلق يعاظم أكثر تجاه جمهور اليهود العلمانيين، الصامت حاليا أمام كل ما يجري، إلا أن التطورات الحاصلة ستعكس سلبا عليه مستقبلا. وهم ينتقدون نتنياهو، لكونه فتح الأبواب كلياً أمام سطوة التيار الديني الصهيوني الاستيطاني، على المؤسسات الرسمية، رغم أنهم يشكلون حوالي ١٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين. وقال تقرير سابق إن غالبية مستشاري نتنياهو الحاليين هم إما من هذا التيار، أو من المقربين منه، فنتنياهو بحاجة لهذا التيار، لأنه الصوت السياسي الأعلى، وهذا ما يتيح له تعميق سطوته على النظام، لاستمرار بقائه في الحكم. لكن هذا التيار العقائدي تلاشى تقريبا، أو تلاشى تأثيره داخل حزب الليكود، لصالح اليمين الاستيطاني؛ ولذا فإن نتنياهو لم يعد يرى بهذا التيار عائقا أمامه لاستمرار سيطرته على الحزب والحكومة حتى الآن.



## دراسة إسرائيلية جديدة تحذر: «هجرة يهودية سلبية» متزايدة من النقب والجليل إلى منطقة الوسط!

**\*وتضيف: «الإخلال بالميزان الديمغرافي في الجليل والنقب ينطوي على خطر جيو سياسي يهدد دولة إسرائيل، إذ ليس من المستبعد أن يتحرك المواطنون العرب في إسرائيل الذين يعبرون باستمرار عن عدم الرضى من الوضع القائم السياسي والاجتماعي في الدولة على نحو ما فعلت أقليات أخرى في العالم من قبل!»\***



تركز سكاني في مدن الوسط الإسرائيلية.

يقترح الكاتب "تطبيق سيرة تدرجية تشمل، بداية، توظيف ميزانيات كبيرة في البنى التحتية التي تؤثر على مستوى الحياة وجودتها في النقب والجليل، بغية لجم ظاهرة الهجرة السلبية من هاتين المنطقتين. وبعد استكمال هذه المرحلة تماماً، ستتاح إمكانية محاولة تشجيع سكان آخرين من مناطق أخرى في البلاد على الانتقال والسكن في هاتين المنطقتين، سعياً إلى تحسين جودة حياتهم، وليس للاستفادة فقط من المحفزات والامتيازات المالية".

الحكومة الإسرائيلية وضع وتنفيذ مخطط جديد "لتشجيع الاستيطان في النقب والجليل"، بواسطة خطوات مختلفة، في مقدمتها المحفزات والامتيازات الاقتصادية. غير أن الفجوات الهائلة بين شمال البلاد وجنوبها من جهة، وبين وسطها من جهة أخرى، في مجالات حياتية عديدة ومختلفة (في الخدمات، الصحية والتعليمية والتشغيلية وسواها) "تجعل هذه المحفزات والامتيازات، في نظر العائلات التي تفحص إمكانات الانتقال إلى السكن في النقب والجليل، غير ذات أهمية ووزن" ولهذا

ويستقطب هذا الموضوع اهتماماً واسعاً برسم الضجة الواسعة التي يثيرها، أساساً، سكان تلك البلدات اليهودية وقياداتهم المحلية، ليفرض نفسه على أجنحة الإعلام الإسرائيلي والمؤسسات الرسمية، الحكومية والصهيونية، كما على أجنحة المؤسسات والمعاهد البحثية المختلفة التي تحذر من أن الأمر أصبح يشكل «خطراً ديمغرافياً» ملموساً يهدد الوجود اليهودي الاستراتيجي في الجليل والنقب؛

وتمثلت آخر هذه المساهمات البحثية، في الورقة التي كتبها الباحث عميت أفراطي وصدرت ضمن العدد الأخير (رقم ٣، تشرين الأول ٢٠١٧) من فصلية «عدكان استراتيجي» (المستجد الاستراتيجي) التي يصدرها «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي، التابع لجامعة تل أبيب، تحت عنوان «الخطر الديمغرافي: السكان الإسرائيليون يهجرون» والنقب والجليل؛

يستهل الباحث ورقته بالتذكير بأنه «على مر السنوات الماضية، اعتمدت الحكومات الإسرائيلية سياسة استراتيجية تهدف إلى نشر وتوزيع السكان المحليين في أجزاء مختلفة من البلاد»، ثم بالتأكيد على أنه «بالرغم من هذه السياسة، فقد تعززت خلال العقد الأخيرين بوجه خاص نزعة السكان الإسرائيليين (اليهود) إلى تفضيل السكن في «متروبولين غوش دان» (وسط إسرائيل)، وهي الوجهة التي تجسد في «الهجرة» التدريجية من النقب والجليل، وهو ما يعتبره الباحث أيضاً «خطراً استراتيجياً يهدد دولة إسرائيل على الصعيد الاجتماعي - البيئي وعلى الصعيد القومي».

وتشكل منطقة «متروبولين غوش دان»، الممتدة من مدينة נתانيا في الشمال، مكابيم - رعوت في الشرق وحتى مدينة رهوفوت في الجنوب، نحو ٧٠٪ فقط من مساحة دولة إسرائيل، ويسكن فيها اليوم نحو ٤٠٪ من مجموع السكان في الدولة. في المقابل، تشكل منطقة النقب، الممتدة من غور بئر السبع وحتى مدينة إيلات، نحو ٦٠٪ من مساحة دولة إسرائيل ويسكن فيها نحو ٨٪ فقط من مجموع السكان في إسرائيل، بينما تشكل منطقة الجليل، الممتدة من الحدود الإسرائيلية - اللبنانية حتى مرج عنان (عمق يزراعيل)، نحو ١٦٪ من مساحة دولة إسرائيل ويسكن فيها نحو ١٥٪ فقط من مجموع سكان الدولة.

ويشير الكاتب إلى أنه حيال هذا التطور، تعتم

لخدمة مصالح الأغلبية اليهودية، إذ أقيمت على هذه الأراضي المصادرة مئات البلدات اليهودية، بما فيها مدن جديدة (مثل «تسبيري عيليت» و«كرميئيل»). وقد شكلت عمليات المصادرة المكثفة هذه في الخمسينيات والستينيات، في الوعي الجماعي لدى العرب في إسرائيل، مشروعا للنهب والتهميش". وأوردت «لجنة أور» مثالا صارخا لما سجلته ما حصل في قرية/ مدينة سخنين العربية: ففي سنوات الانتداب البريطاني، بلغت مساحة الأراضي التي كان يمتلكها أهالي سخنين نحو ٧٠ ألف دونم، تقلصت خلال العقد الأولين من عمر دولة إسرائيل إلى ٩٧٠٠ دونم فقط، من بينها ٤٤٥٠ دونما فقط للبناء السكني، ما يعني أن سخنين - لوحدنا - فقدت ٨٧٪ من مجمل أراضيها وأصبحت الكثافة السكانية فيها بمعدل ١٩١ مترا مربعا للفرد، بينما بلغت الكثافة السكانية في مدينة كرميئيل التي أقيمت، بداية، على أراض مصادرة من أهالي سخنين، ٥٢٤ مترا مربعا للفرد.

وأشارت «لجنة أور» إلى حقيقة أنه خلال العقود الأولى من عمر دولة إسرائيل أقيمت أكثر من ٧٠٠ بلدة ومدينة يهودية جديدة، بينما لم تُعم أية بلدة عربية جديدة (باستثناء واحدة فقط في منطقة النقب خصصت «لاستيعاب» المواطنين البدو الذين تم ترحيلهم وتهجيرهم عن بيوتهم وأراضيهم وتجمعاتهم). على الرغم من ازدياد عدد المواطنين العرب في الدولة بسبعة أضعاف، ناهيك عن أن القرى والمدن العربية بقيت على حالها، دون أي توسيع لمناطق نفوذها ولمسطحات البناء فيها ودون أي تطوير جدي للبنى التحتية والمرافق المختلفة فيها.

### «هجرة مضادة»

#### خطر استراتيجي وجودي!

في الأونة الأخيرة، يزداد الحديث في إسرائيل عن أزمة متفاوتة، متعددة المناحي والمستويات، تصف بـ «البلدات اليهودية في الأطراف»، وخاصة في الجليل والنقب، تدفق أعدادا متزايدة من اليهود - الذين كانوا قد توافدوا إلى السكن في تلك البلدات، سواء بدوافع «قومية صهيونية» أو لانهم وقعوا في أفخاخ الإغراءات المادية والاجتماعية المختلفة - إلى مفارده هذه البلدات والهجرة منها، بحثاً عن «حياة أفضل» في مناطق وسط إسرائيل.

دايت دولة إسرائيل، منذ سنواتها الأولى، على وضع وتنفيذ المخططات الرامية إلى الاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية في منطقتي الجليل والنقب من خلال إقامة المستوطنات والبلدات اليهودية على الأراضي العربية التي صادرتها من أصحابها الشرعيين، ولتركيز سيطرتها هذه عمدت إلى اجتذاب أعداد كبيرة من اليهود، سواء المقيمين أو المهاجرين الجدد، للانتقال والسكن في هذه المستوطنات والبلدات، بمنهم جملة كبيرة ومتنوعة من الإغراءات والامتيازات، الاقتصادية والاجتماعية، التي أتت أكلها طوال سنوات عديدة.

ولم تدخر السلطات الإسرائيلية والوكالة اليهودية وأذرعاها الاستيطانية أي جهد، على جميع المستويات وفي جميع المجالات، لتحقيق نبوءة دافيد بن غوريون من العام ١٩٥٠ بشأن «توزيع السكان واحتلال القرى» - ورسدت، مكرها، ميزانيات طائلة جدا قامت بواسطتها بتنفيذ مخططاتها هذه، تحت عناوين مختلفة كان أبرزها «تطوير النقب والجليل»، الذي كان - ولا يزال - يعني «تهويد الجليل والنقب»، وهو العنوان/ الاسم الذي لم تجد السلطات الإسرائيلية أي حرج في إطلاقه على مشروعها الكبير هذا، بصورة مباشرة وصريحة.

وكانت سياسة الحكومات الإسرائيلية الرسمية في مجال مصادرة الأراضي العربية وانتزاعها من أيدي أصحابها الشرعيين لوضعها تحت خدمة وتصرف اليهود في مستوطنات وبلدات عديدة جدا أقيمت بين القرى والمدن العربية وعلى أراضيها، تتمتع بمستويات عالية من التطوير، في جميع المجالات (البنى التحتية، المرافق الخدماتية، المناطق التجارية والصناعية، الزراعة وغيرها)، بينما بقيت القرى والمدن العربية تتخبط في أزمتها المتراكمة والمتفاقمة، سنة بعد أخرى - هذه السياسة احتلت مكانا لافتا في التقرير الذي وضعته «لجنة أور» الرسمية التي حققت في هبة أكتوبر ٢٠٠٠، خلفياتها وسيروااتها ونتائجها، وفي مقدمتها استشهاد ١٣ شابا عربيا برصاص الشرطة الإسرائيلية.

فقد أفردت «لجنة أور»، في تقريرها، فصلاً خاصاً وموسعاً لما أسمته «الحرمان الذي يعاني منه العرب في إسرائيل في مجال الأراضي». وكتبت اللجنة في سياق هذا الفصل: «في السنوات الأولى على قيامها، استولت الدولة على مساحات واسعة من أراضي العرب. وقد سُخِّرَت عمليات المصادرة هذه، بصورة واضحة ومعلنة،

## "خطر استراتيجي وجودي" في مستويين اجتماعي - بيئي وقومي!

**\*استمرار تجمع السكان اليهود في وسط إسرائيل "قد يحوّل هذه المنطقة في يوم من الأيام إلى مدينة - دولة من غير ظهر لوجستي! ذلك أن التواصل الجغرافي - الإقليمي العربي ما بين الجليل، الضفة الغربية، النقب، قطاع غزة والأردن - سيجعل التنقل العسكري والمدني بين أجزاء الدولة الإسرائيلية صعباً جداً وسيجعل الجمهور اليهودي المركز في موقع واحد معرضاً لأخطار جسيمة!"\***

في دولة إسرائيل، - في المجالات الثقافية، القانونية، السكانية، الدينية واللفوية، - قد يحمل في طياته تأثيرات حادة، بل حاسمة، على طابع دولة إسرائيل وهويتها؛

### ما العمل!؟

يرى الكاتب أن مواجهة هذه المخاطر المفصلة آنفاً، ثم التهديد الاستراتيجي الوجودي المترتب عليها، تحتاج إلى «خطة لتشجيع الاستيطان اليهودي في النقب والجليل، تكون مغايرة لما سبقتها من الخطط والمشاريع، التي أخفقت في تحقيق أهدافها، نظراً لسبب مركزي - يصفه الكاتب بأنه «الادعاء المركزي في هذه المقالة» - يتمثل في أنها «لم تسع إلى إحداث تغيير استراتيجي مستديم، منظم وشامل، في جودة حياة السكان في هاتين المنطقتين، بل ارتكزت على استراتيجيتين إشكاليتين ثبت فشلها هما «منح المحفزات والامتيازات الاقتصادية لتطوير الاستيطان وحل مشاكل عينية فقط».

أما «الخطة الجديدة المغايرة لما سبقتها» التي يقترح الكاتب اعتمادها لتشجيع الاستيطان اليهودي في النقب والجليل، فينبغي أن تقوم على أساس تطبيقها على «مرحلتين اثنتين»:

المرحلة الأولى - وقف «الهجرة السلبية» اليهودية من النقب والجليل، من خلال توظيف موارد وميزانيات حكومية كبيرة بشكل خاص لتطوير وإقامة منظمة ونظامية لتطوير النقب والجليل». ويرى الكاتب، في الحديث عن هذه المرحلة، ضرورة «تجنيد وتجنيد جهات سياسية مؤثرة وذات مصلحة مركزية في تطوير النقب والجليل لمساندة عمل هذا الطاقم»، وهو ما برز غياباه في كل الخطط السابقة خلال السنوات الماضية، ونجم - بشكل رئيس - عن «غياب تمثيل مناطق واسعة من النقب والجليل في الكنيسيت، ويقترح الكاتب تركيز الجهود كلها، في المرحلة الأولى، في تطوير وتحسين البنى التحتية ذات التأثير المباشر على جودة حياة السكان في هاتين المنطقتين. ويحتاج هذا إلى تشكيل «طاقم مستقل في ديوان رئيس الحكومة» يتولى مهمة تنسيق وتنفيذ الخطوات والمشاريع العملية بين الوزارات والأذرع الحكومية المختلفة، يحل الخلافات فيما بينها ويبلور أفكاراً منظمة ونظامية لتطوير النقب والجليل». ويرى الكاتب، في الحديث عن هذه المرحلة، ضرورة «تجنيد وتجنيد جهات سياسية مؤثرة وذات مصلحة مركزية في تطوير النقب والجليل لمساندة عمل هذا الطاقم»، وهو ما برز غياباه في كل الخطط السابقة خلال السنوات الماضية، ونجم - بشكل رئيس - عن «غياب تمثيل مناطق واسعة من النقب والجليل في الكنيسيت، ويقترح الكاتب تركيز الجهود واسعة من النقب والجليل في الكنيسيت، وتحسين ثلاثة مجالات خدمية مركزية، وخاصة في المدن الكبرى في النقب والجليل، مثل بئر السبع، ديمونا، كرميئيل وطبريا، هي: مجال العمل والتشغيل، مجال التعليم ومجال الصحة.

مع استكمال هذه المرحلة فقط، بما يوصل سكان الجليل والنقب اليهود إلى قناعة راسخة بجدوى بقائهم هناك وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات وأفاق مستقبلية كامنة، يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي: محاولة اجتذاب أعداد وقطاعات أخرى من السكان اليهود من مناطق مختلفة من إسرائيل للانتقال إلى السكن في منطقتي النقب والجليل، ليس طمعا بالفوز بالمحفزات والامتيازات المالية وإنما طمعا بتحسين مستوى حياتهم وجودتها، انطلاقاً من القناعة بتوفر هذه الإمكانيات وديمومتها.

٢٠٪ فقط»، وهي سيرة مرشحة للاستمرار حيال معدلات التكاثر الطبيعي السنوية بين السكان اليهود (١.٤٪). مقارنة بمعدلاته بين السكان العرب (١.٧٪) وحيال استمرار هجرة السكان اليهود السلبية من الجليل.

وفي النقب، ثمة سيرة مرشحة مماثلة أيضاً، إذ أخذت نسبة السكان اليهود في الانخفاض الحاد ابتداء من العام ١٩٩٥ (نهاية موجات الهجرة اليهودية من شمال أفريقيا والاتحاد السوفيتي السابق)، حتى وصلت في العام ٢٠١٥ إلى ٥٩.٧٪ فقط» من مجموع السكان في النقب. وفي هذه المنطقة، أيضاً، من المرجح استمرار هذه السيرة بفعل معدلات التكاثر الطبيعي السنوية بين السكان اليهود في المنطقة (١.٦٪) مقابل معدلاته بين السكان العرب هناك (١.٣٪).

يقول الكاتب إن الإخلال بالميزان الديمغرافي في الجليل والنقب «ينطوي على خطر جيو سياسي يهدد دولة إسرائيل»، وهو خطر يرسمه، بالأساس، التاريخ الدولي الذي يفيد بأن «الأقليات التي تتمتع بوحي وطني وليدها قيادات وطنية، والتي تشكل أغلبية سكانية في منطقة جغرافية خاصة بها، تتجنح في العادة إلى تحقيق تطوراتها القومية من خلال المطالبة، العنيفة أو الهادئة على حد سواء، بالاستقلال الذاتي» (كتالونيا في إسبانيا) أو بالالتحاق بدولة أخرى قد تكون ذات حدود مشتركة (شبه جزيرة القرم). وعلى هذا، فليس من المستبعد أن يتحرك المواطنون العرب في إسرائيل - الذين يعبرون باستمرار عن عدم الرضى من الوضع القائم، السياسي والاجتماعي، في الدولة - بمثل ما فعلت أقليات أخرى في العالم من قبل.

وعلى هذا، فإن استمرار تجمع السكان اليهود في وسط إسرائيل، برأي الكاتب، «قد يحوّل هذه المنطقة، في يوم من الأيام، إلى مدينة - دولة من غير ظهر لوجستي»! ذلك أن «التواصل الجغرافي - الإقليمي العربي ما بين الجليل، يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، النقب، قطاع غزة والأردن، سيجعل التنقل العسكري والمدني بين أجزاء الدولة الإسرائيلية صعباً جداً، وسيجعل الجمهور اليهودي، المركز في موقع واحد، معرضاً لأخطار جسيمة!»

ويستدرك الكاتب فينوه إلى أن «هذا السيناريو لا يبدو قابلاً للتحقق في المستقبل المنظور» طالما بقي الانتماء إلى دولة إسرائيل «الخيار الأفضل والأكثر جاذبية بالنسبة للعرب في إسرائيل»!

ولكن، ورغم ضلّة احتمال تحقق هذا السيناريو، يشدد الكاتب على أن «تبلور أغلبية عربية وازنة في منطقتي النقب والجليل سيؤدي، تدريجياً، إلى تأكل حدود السيادة الإسرائيلية الجوهريّة وإلى تقليص قدرتها على فرض القوانين وتطبيقها فيها»؛ ويعتبر أن «الصعوبات التي تواجهها الحكومة في مجال تطبيق سياساتها حيال البناء غير المرخص بين البدو في النقب تشكل أحد الأعراس المركزية لذلك».

وإلى جانب هذا، يحذر الكاتب من أن تبلور أغلبية عربية في منطقتي النقب والجليل، «تختلف معابيرها وأعرافها، جوهرياً، عن تلك السائدة

جديدة كل سنة) إلى دخول نحو ٧٠٠ ألف وسيلة نقل إلى «متروبولين تل أبيب» يومياً (زيادة بنسبة ٥٥٪ عما كانت عليه في العام ٢٠٠٠) وإلى زيادة متوسط السرعة في شوارع المنطقة إلى نحو ١١ كيلومترا في الساعة. لكن تقليص المناطق المفتوحة في وسط البلاد، كما ذكر آنفا - يحد كثيراً من إمكانات توسيع الشوارع القائمة وشق شوارع جديدة، ما يعني أن التحولات الديمغرافية في هذه المنطقة ستؤدي، بالضرورة، إلى مفاقمة أزمت السير والاختناقات المرورية وإلى زيادة العبء على شبكات المواصلات في المنطقة، بما يترتب على ذلك من ارتفاع وتأثر الضيق والمؤلّات البيئية الأخرى التي تشكل أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع معدلات المرض والوفيات.

ينوه الكاتب، هنا، إلى أن الاكتظاظ السكاني في حد ذاته ليس هو المشكلة، ويسوق مدينة نيويورك مثالا على هذا: مساحة منطقتي تل أبيب ووسط إسرائيل تعادل أكثر من ضعف مساحة نيويورك التي يسكن فيها، برأية تامة، أكثر من ضعفين ونصف الضعف من عدد السكان في المنطقتين المذكورتين في إسرائيل. لكن الفارق الجوهري بين الحالتين هو في البنى التحتية البلدية - فبينما تلك التي في نيويورك متطورة ومؤهلة لاستيعاب ذلك العدد من السكان وتلبية احتياجاتهم، عانت البنى التحتية نفسها في «متروبولين غوش دان» من إهمال فظيع على مدى سنوات طويلة.

وبناء على هذا كله، يحذر الكاتب من أن الاكتظاظ السكاني في منطقة وسط إسرائيل، بما يستتبعه من منحنى حاد ومتعدد الأوجه بمستوى الحياة وجودتها، لا بد من أن يؤدي إلى تدهور اجتماعي سيمثل في المظاهر، العجز عن تطبيق القوانين وفرضها والتراجع الحاد في الشعور بالأمن العام وبالأمن الفردي، وسيقتود هذا كله، مجتمعاً، برأي الكاتب، إلى نشر أجواء من اللامبالاة وعدم الاكتراث بما يجري في الدولة بين سكان هذه المنطقة الذين ستقودهم مصالحهم الخاصة، الاقتصادية وغيرها، إلى تفضيل استثمار أموالهم ومواردهم في خارج البلد، على حساب الاقتصاد المحلي، بل وربما يقودهم حتى إلى مغادرة البلاد والهجرة منها نهائياً.

في المستوى الثاني، القومي، يشير الكاتب بداية إلى أنه في مقابل «الهجرة السلبية المكثفة» المتزايدة بين السكان اليهود، من منطقتي النقب والجليل إلى منطقة وسط إسرائيل، خلال العقد الأخيرين بوجه خاص، تتواصل «الزيادة الديمغرافية الجوهريّة» بين السكان العرب الفلسطينيين في هاتين المنطقتين (النقب والجليل) وهو «ما يزعزع الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب في النقب والجليل، اللتين تشكلان معاً نحو ٧٦٪ من مساحة الدولة الإجمالية»!

في الجليل، أخذت نسبة السكان اليهود في الانخفاض الحاد والمتواصل ابتداء من العام ١٩٩١، حتى وصلت في العام ٢٠١٥ إلى ٤٣.٣٪ فقط» من مجموع السكان في الجليل، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبتهم في ثلاث مناطق مركزية، هي تسبيري عيليت وكرميئيل ومسحاف (الطوف)، إلى

يحدد كاتب الورقة بعنوان «الخطر الديمغرافي: السكان الإسرائيليون يهجرون» النقب والجليل». الخطر الاستراتيجي الكامن في هجرة اليهود السلبية من الجليل والنقب إلى وسط إسرائيل في مستويين اثنين أساسيين، هما: «المستوى الاجتماعي - البيئي» و«المستوى القومي».

في المستوى الأول، «الاجتماعي - البيئي»، يعزو الكاتب انتقال سكان النقب والجليل إلى منطقة متروبولين غوش دان، وكذلك إصرار سكانها على البقاء فيها، إلى ما تتمتع به هذه المنطقة من «قوة اقتصادية واجتماعية هائلة» ولدت «فهما عاماً كارثياً»، كما يصفه - يربط ما بين السكن في هذه المنطقة وقدرته السكان على الفوز بمستويات تعليمية عالية، ثم التمتع بمستوى عال من الحياة وجودتها. لكن الثمن الاقتصادي المرتفع جدا المترتب على السكن في وسط البلاد لا يتيح الانتقال إلى هناك إلا للعائلات الميسورة فقط من النقب والجليل، بينما يبقى السكان ذوو الإمكانات الاقتصادية المتوسطة والقليلة وحدهم في الضواحي الجغرافية، وهذا من شأنه تعميق الفجوات الاقتصادية - الاجتماعية القائمة في المجتمع الإسرائيلي أصلاً ومفاقمها، أكثر فأكثر، تعميق اللامساواة، تعميق الشعور بالانتراب والانفصال والاستمرار في نهج رصد وتوزيع الموارد بصورة غير متوازنة وغير متساوية في مختلف أنحاء البلاد.

في المقابل، من شأن الطلب المتزايد على السكن في منطقة وسط البلاد، بما يفوق المعدلات والاحتياجات الطبيعية المقبولة، أن يؤدي إلى المس بجودة الحياة فيها. أولاً، لأنه يؤدي إلى البناء المكثف وإلى إنشاء بنى تحتية داعمة كثيرة، مما سيقصص كثيراً من مساحات المناطق العامة المفتوحة، وهو ما تبدو آثاره وانعكاساته على الأرض واضحة اليوم - تقليص وتدمير شواطئ البحر والمناطق الزراعية، تدمير ما يسمى «الرتات الخضراء» (مناطق مشجرة وحدائق عامة) ومناطق الاستجمام والترفيه، ومنع تغلغل المياه إلى «المياه الجوفية»، كما يؤدي هذا الطلب المتزايد إلى تقليص قدرة المنطقة (وسط البلاد) على معالجة المياه العادمة (مياه المجاري) والنفايات المختلفة، بما يحمل آثاراً واسقاطات مدمرة على جودة المياه ومعدلات التلوث الأرضي. وهذا فضلاً عما يسببه هذا الطلب المتزايد من ارتفاع متواصل في أسعار الدور السكنية في وسط البلاد، بما لهذا من انعكاسات تتمثل في زيادة غلاء المعيشة بوجه عام.

إلى جانب هذا كله، ووفقاً، يؤدي الطلب المتزايد على السكن في منطقة وسط البلاد إلى رفع معدلات الكثافة السكانية فيها بصورة كبيرة، علماً بأنها تصنّف اليوم بين أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم الغربي قاطية، ومن شأن ارتفاع معدلات الكثافة السكانية، إذا ما استمرت بهذه الوتيرة، تدمير شبكات المواصلات المحلية، علماً بأن الشوارع في إسرائيل تحتل - حتى العام الماضي ٢٠١٦ - المركز الأول في معدلات الاكتظاظ عليها من بين الدول المتطورة (أكثر من ٢٥٠ حافلة للكيلومتر الواحد)، ففي غياب شبكة مواصلات عامة لائقة، يؤدي استخدام الرائد لوسائل النقل الخاصة (معدل «الزيادة الطبيعية» هي: نحو ٥٠٠ ألف وسيلة نقل



## موجز اقتصادي

## البنوك قصت الاعتمادات وشراء السيارات تراجع بنسبة ٣٪

قال تقرير جديد إن سوق السيارات سجلت في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري تراجعاً بنسبة ٣٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، في حين أن نسبة التراجع في الأشهر الثمانية الأولى كانت ١٪، ما يعني وجود مؤشر لتراجع أكثر لاحقاً. وأحد أبرز الأسباب لهذا التراجع، هو تزايد القيود من البنوك على قروض السيارات الجديدة، تجاوباً مع توجهات البنك المركزي.

وحسب التقرير، فإنه في الأشهر التسعة الأولى تم بيع ٢٣٨ ألف سيارة جديدة، وهذا أقل بنسبة ٣٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي. وقالت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، إنه إذا تم استثناء ما تم بيعه في الشهر الأول من هذا العام، الذي كان عملياً استمراراً لصفقات بدأ إبرامها في نهاية العام الماضي، تجنباً لارتفاع الأسعار، فإن الانخفاض في بيع السيارات من شهر شباط وحتى أيلول، كان بنسبة ٧٥٪. وفي شهر أيلول الماضي، تم تسليم ٢٠ ألف سيارة جديدة، مقابل ٢٥ ألف سيارة في ذات الشهر من العام الماضي، ما يعني تراجعاً بنسبة ٢٠٪ في شهر واحد.

وقالت الصحيفة إن التقديرات في سوق السيارات هي أن التراجع نابع من تشديد قيود البنوك على قروض السيارات، لأن أحد أبرز عوامل تخفض سوق السيارات في السنوات الأخيرة، كان القروض التي وصلت إلى حد ضامن ١٠٠٪ من أسعار السيارات، ما شجع الجمهور على شراء سيارات جديدة، خاصة ذات المحركات الصغيرة، والاقتصادية في حرق الوقود، ما يقلل من مصروف السيارات على مستوى الوقود وأيضا الصيانة.

وقالت وزارة المواصلات إنه مسجل عندها ٧٠٠ ألف سيارة مرهونة لبنوك وشركات قروض سيارات، وقبل ثلاثة أشهر، أصدرت مراقبة البنوك في بنك إسرائيل المركزي تعليمات للبنوك بإجراء تحقيقات أدق لمخاطر قروض السيارات، تحسباً لنشوء فقاعة قروض سيارات تنعكس سلباً على استرداد القروض من الجمهور. ومن بين ما طلبه البنك المركزي، اعتماد ٦٠٪ من تقدير تخمين سعر السيارة لدى بيعها وتقديم القروض، للأخذ بالحسبان قدم السيارة حتى بيعها، أو تراجع قيمتها لأسباب كعنه أو تلك.

وعلى أثر تلك التعليمات، وحسب ما نشر، فإن البنوك رفعت مستوى الفائدة على القروض، ما أدى إلى غلاء كلفة القروض، وساهم في لجم طلبها من الجمهور.

وحسب التقديرات الصادرة قبل أيام، فإن سوق السيارات تتدحرج حوالي ٤٠ مليار شيكل، أكثر ١١ مليار دولار، وهذا يعكس على أرباح مستوردي السيارات، إذ قال تقرير سابق للخبير الاقتصادي الرئيسي في وزارة المالية، إن أرباح مستوردي السيارات في الأعوام السبعة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٣، بلغت ١٤ مليار شيكل (بمعدل ٣٧٨ مليار دولار وفق معدل سعر الصرف الحالي)، بمعدل ملياري شيكل سنوياً. ما يعني أن هذه الأرباح سجلت في الأعوام الثلاثة التالية من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦، أرباحاً أكثر بكثير، سنوياً، على ضوء الذروة في بيع السيارات. وقال التقرير إن الأرباح تتحقق، على الرغم من أن ٥٠٪ من سعر السيارة هو عبارة عن ضرائب، إذ يضاف لسعر السيارة للمستهلك، ٨٢٪ جمارك، ثم ١٧٪ ضريبة مشتريات. وقد بيعت في العام الماضي ٢٨٧ ألف سيارة، وهذه ذروة غير مسبوقة، وساهمت سوق السيارات الجديدة على ارتفاع سعر الاقتصاد في العام الماضي، إذ فاجأ النمو بارتفاعه بنسبة ٤٪، رغم أن أقصى التوقعات لم تجتز نسبة ٣٫٥٪.

## إخلاء قواعد عسكرية في حيفا وهرتسليا لاستخدام أراضيها

توصلت وزارتا الدفاع والمالية إلى اتفاق يقضي بإخلاء قواعد عسكرية ومطار في مدينة هرتسليا، لغرض استثمارها اقتصادياً، وأيضا في مشاريع سكنية، مقابل حصول وزارة الدفاع على أكثر من ٢٨٠ مليون دولار، مقابل هذه الأراضي وكلفة نقل القواعد القائمة عليها.

ويجري الحديث عن إخلاء أكثر من ٦٤ دونما في خليج حيفا، حيث واحدة من أضخم المناطق الصناعية في البلاد، وحسب ما نشر، فإنه من هذه المساحة ما سيستغل لتوسيع مرافق مطار حيفا، الذي قد ينتقل إليه جزء من حركة الطيران الاقتصادية القائمة حالياً في مطار هرتسليا. والأراضي الباقية في الخليج سيتم تخصيصها لمناطق اقتصادية جديدة، وأيضا مرافق للترنزه تخدم منطقة حيفا الكبرى.

أما على أرض مطار هرتسليا، فمن المخطط إقامة مشروع سكني يستوعب ١٠ آلاف بيت، في واحدة من أكثر المناطق السكنية غلاء في البلاد، حيث الشرائح السكنية الأقوى اقتصادياً. وإلى جانب هذا، سيتم أيضاً إخلاء أحد المتاحف العسكرية في مدينة تل أبيب، ويقع على مساحة ٢٢ دونما، لغرض بناء مشروع سكني يضم ٦٥٠ بيتاً.

وتعمل حكومات إسرائيل منذ ما يزيد عن ١٢ عاماً، على محاولة نقل قواعد عسكرية إلى صحراء النقب لهدفين، أولهما إخلاء اراض ذات قيمة جغرافية سكانية واقتصادية باقت عالية جداً، بهدف الاستئثار فيها في القطاعين السكني والاقتصادي. وثانياً، بتقدير أن نقل القواعد العسكرية إلى النقب من شأنه أن يقلل آلاف العائلات من العاملين الدائمين في أجهزة الجيش للعيش في النقب، وبذلك يتم تطبيق هدف توزيع اليهود في الشمال والجنوب، وهذا أيضاً من المشاريع التي لا تحقق أهدافها على مر السنين.

وأعلن وزير الدفاع أفغدور ليرمان عزمه نقل إحدى الكليات القائمة في واحدة من القواعد العسكرية إلى مدينة كرميئيل شمالاً القائمة على أراضي عدة قرى عربية في منطقة الجليل الأوسط- منطقة الشاغور.

## الحكومة الإسرائيلية تبحث في شكل صرف الفائض الضخم من الضرائب والموازنة العامة!

\*خريضة الضرائب حققت فائضاً عن الهدف في الأشهر العشرة الأولى بما يعادل ٥ مليار دولار

يضاف له فائض من الموازنة العامة بقيمة مليار دولار\*

حتى نهاية العام وسنضطر لاتخاذ قرار حول كيفية التعامل مع الاحتياطات التي تراكمت.

وحسب ما ينشر، فإن وزارة الدفاع تطالب من خلال وزيرها أفغدور ليرمان بميزانية ٤ مليار شيكل، لتمويل مشاريع عسكرية. كما أن هناك سلسلة مطالب يطرحها الوزراء. وفي المقابل فإن وزير المالية موشيه كلون ومعهم نتنياهو يعملان على تخفيض ضريبي لم تتضح معالمه. لكن من أبرز عناوينه إجراء تخفيض اضافي على ضريبة الشركات، التي من المفترض أن تهبط في مطلع العام المقبل إلى نسبة ٢٣٪. كما أن وزارة المالية تفحص امكانية القيام بتخفيض محدود في ضريبة القيمة المضافة، ما بين نصف بالمئة إلى ١٪. كذلك يجري الحديث عن تعديل درجات ضريبة الدخل للأجبريين.

وهذا المشهد الحكومي يقلق بنك إسرائيل المركزي، إذ حذرت محافظة البنك كارنيت فلوغ من أن مخططات التخفيض الضريبي ستقود حتى العام ٢٠٢١ إلى عجز بقيمة ١٤ مليار شيكل، ويؤري البنك أن الحكومة تتعامل مع فائض ضريبي ليس ثابتاً، بينما تزحف مستوى مصاريفها، وتخفض مداخيلها بشكل ثابت، وقالت فلوغ إن أي تخفيض ضريبي سيكون في العام ٢٠١٨ سيحتم على الحكومة إجراء رفع لضرائب في العام التالي ٢٠١٩.

## ارتفاع الحد الأدنى من الأجر يبقيه عند مستواه قبل ١٢ عاماً!

\*راتب الحد الأدنى يرتفع إلى ٥٣٠٠ شيكل- ما نسبته ٥١٫٦٪ من معدل الراتب العام مقابل نسبة ٥٠٪ قبل ١٢ عاماً\*

الرواتب، وهكذا. وعلى أساس هذا الاحتساب، فإن معدل الرواتب الفعلي يتراوح عادة ما بين ٦٧٪ إلى ٦٩٪ من معدل الرواتب العام. ويقول التقرير إن ٥٠٪ من العاملين حصلوا في ذلك العام على معدل الراتب الفعلي وما دون في حين كما ذكر فإن ٣٪ من العاملين حصلوا على الحد الأدنى من الراتب وما دون.

وقال تقرير صحيفة "كالكايبست" الاقتصادية إن الراتب الحقيقي، بعد خصم المستحقات الاجتماعية والضريبة، يهبط بحوالي ٨٪، وهذا الوضع يزداد سوءاً لدى العاملين الذين لا يعملون في وظائف وأماكن عمل ثابتة، الأمر الذي يزيد من يؤس مداخيلهم.

وكان تقرير صدر في الأونة الأخيرة قد أشار مجدداً إلى أن معدل رواتب الرجال ما تزال بعيدة عن معدل رواتب النساء، على الرغم من أن هذه القضية تثار على مدى سنوات طويلة وجرت محاولات لسد الفجوات، إلا أنه على أرض الواقع فإن الفجوات ما تزال قائمة في نفس المستوى المهني، ونفس مستويات المؤهلات. ويقول تقرير آخر إن معدل رواتب الرجال الأكاديميين أعلى بنسبة ٤٤٪ من معدل رواتب النساء الأكاديميات، وأنه كلما ارتفع المستوى العلمي ارتفعت الفجوات.

٦٠٪ من معدل الرواتب العام، وهذا ما تعترض عليه كل الحكومات الإسرائيلية على مر السنين. وحسب تقارير رسمية، فإن حوالي ٢٣٪ من الأجبريين يحصلون على راتب الحد الأدنى من الرواتب وما دون.

كذلك فإن الحاصلين على الحد الأدنى من الراتب يعملون شهرياً عدد ساعات أكثر من غيرهم، ١٨٦ ساعة، وإذا ما حافظ العامل على أسبوع عمل من خمسة أيام، فهناك شك كبير في أن يصل إلى الراتب الكلي، إلا إذا اضطر للعمل ساعات إضافية. في حين أن عدد ساعات العمل الأسبوعي ليس موحداً في سوق العمل، وهذا مرتبط أيضاً بنوعية العمل، مع اختلاف بين القطاعين العام والخاص.

وفي المقابل، قال تقرير لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني)، إن معدل الرواتب الفعلي سجل في العام ٢٠١٥، ارتفاعاً بنسبة ٤٫٥٪، مقابل معدل الرواتب العام. وللتوضيح، فإن معدل الرواتب العام يتم احتسابه بجمع كل الرواتب، ثم قسمها على عدد العاملين في ذات الفترة، وهذا الحساب يخلق فجوة كبيرة بين ما هو رسمي وما هو واقعي.

فمعدل الرواتب الفعلي يقسم العاملين إلى مجموعات، بحسب مستويات رواتبهم، بمعنى نسبة العاملين الذين يحصلون على الحد الأدنى من

بدأت الحكومة الإسرائيلية، وبإذات وزارة المالية، سلسلة أبحاث في شكل صرف فائض ضخم في خريضة الضرائب وفي الموازنة العامة، إذ أن أداء الحكومة وتراجع مصروفاتها أدى إلى تراجع نسبة العجز في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، وكما في كل عام في هذه الفترة، فإن وزارة المالية تبدأ في صرف الأموال الفائضة في حال حصولها.

وحسب آخر تقرير، فإنه حتى نهاية الشهر الماضي تشرين الأول، بلغ الفائض في خريضة الضرائب ١٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٨٥ مليار دولار، ونسبة عالية من هذا الفائض هي جباية من مصادر لمرة واحدة، وبإذات من صفقات بيع شركات ضخماً، أكبرها شركة "موبيل أي" الإسرائيلية، التي اخترعت أجهزة تحذير للسيارات كي تقلل من احتمالات حوادث الطرق، وسمفكة البيع هذه بلغت ١١ مليار دولار، ومن المفترض أن تكون عائدات الضريبة منها أكثر من مليار دولار، كذلك فقد تم هذا العام بيع شركات تقنية عديدة بحجم أقل، ما يزيد من در أموال على خريضة الضرائب، وحسب التقارير، فإن استمرار نسبة التشغيل العالية جداً، التي تنعكس في نسبة بطالة ٤٫٦٪، من شأنه أيضاً أن يرفع من مداخيل الضرائب.

في المقابل، فإنه حتى نهاية الشهر الماضي تشرين الأول، تجمع فائض في

"احتفلت" حكومة بنيامين نتنياهو مؤخرًا بقرارها رفع الحد الأدنى من الأجر في الشهر المقبل كإحدى الأول، إلى مستوى ٥٣٠٠ شيكل، وهو ما يعادل أكثر بقليل من ١٥٠٠ دولار، وفق معدل سعر الصرف الحالي (٣٫٥٢٢ شيكل للدولار)، إلا أنه بعد فحص عدة سنوات للرواء، يتبين أنه على الرغم من رفع الحد الأدنى من الرواتب بنسبة ٤٨٪ خلال ١٢ عاماً، إلا أنه ما زال عند مستواه مقارنة بمعدل الرواتب العام.

وكان الحد الأدنى من الرواتب قد شهد جموداً ابتداء من العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١١، باستثناء ارتفاعات هامشية، حتى بدأ في مسار ارتفاع تدريجي، حتى مطلع العام الجاري ٢٠١٧، حينما بلغ مستوى ٥ آلاف شيكل. ومن المفترض أن يرتفع في الأول من كانون الأول المقبل إلى ٥٣٠٠ شيكل.

وفي فحص أجريته تبين أن الحد الأدنى من الرواتب كان في العام ٢٠٠٥، يعادل ما نسبته ٥٠٫٨٪ من المعدل العام للرواتب، بينما بعد رفعه في الشهر المقبل، فإن النسبة سترتفع إلى ٥١٫٦٪، من معدل الرواتب، الذي كان في مطلع الشهر الماضي، ما يعني أنه حتى هذه القفزة الهامشية الطفيفة قد تتلاشى، في حال سجل معدل الرواتب ارتفاعاً آخر.

ولذا تطالب جهات اجتماعية بأن يكون الحد الأدنى من الرواتب ما نسبته

## كحلون يتملق الناخبين ويقود ميزانية من دون بشائر!

\*على وزير المالية ومسؤول قسم الميزانيات في الوزارة أن يتحصنا ويصدا الضغوط السياسية عليهما في أجواء الانتخابات،

وعليهما أن يحافظا على ميزانية تشجع النمو الاقتصادي، لكن على أرض الواقع فإن وزير المالية يؤجج بنفسه أجواء الانتخابات\*

بقلم: ميراف أروزروروف

ينجح وزير ماليتنا اللطيف، موشيه كلون، في التعثر، فمن ناحية، يفاجئ كحلون المرّة تلو الأخرى بتعيينات مهنية نظيفة تثير الانطباع الجيد، وأخرها التعيين المناسب لشلؤول مريدور في منصب رئيس قسم الميزانيات، ومن ناحية أخرى، فإن كحلون يفرض حياة صعبة على تعييناته المهنية، بسبب قرارات ليست مهنية، أو لامتناعه عن اتخاذ قرارات مهنية. انظروا كيف يتهرب كحلون بشكل قريباً جداً من الحسم في مسألة رفع جيل التقاعد للنساء؟، فإلى حد كبير يختار كحلون أشخاصاً مهنيين فقط من أجل أن يناورهم في احتمالات نجاحهم في مهماتهم، لتكون ضعيفة جداً.

فمريدور، وقبل أن يرتكز كلياً على كرسيه، ستكون عليه مواجهة نهج كحلون الاشكالي في التعامل مع الموازنة العامة، وأولا وقبل كل شيء، سيكون عليه تنفيذ القرار الغريب بإقرار موازنة العام ٢٠١٩، في الربع الأول من العام ٢٠١٨ وليس في نهاية العام كما هو متبع. ومعنى هذا، ليس فقط تقديم موعد إقرار الموازنة في الكنيست بتسعة أشهر، ما سيضر بالمؤكّد بواقعية الميزانية وحاجتها للاعتماد على توقعات أقرب إلى الدقة، وإنما أيضاً تنفيذ إجراء سريع لإعداد الميزانية خلال ثلاثة أشهر فقط. وهذا ليس ممكناً، حتى لو كان قسم الميزانيات فعالاً ونشطاً جداً.

فما الذي يضطر كحلون لإقرار الميزانية في شهر آذار، بدلا من كانون الأول؟ التقدير السائد هو أن كحلون يعتقد أنه في شهر كانون الأول ٢٠١٨، سيكون قد بقي أقل من عام للانتخابات البرلمانية، في مواعدها القانوني في خريف ٢٠١٩، وحينها لن تكون في الكنيست أجواء ذات جاهزية كافية لإقرار الميزانية، ولهذا فإننا ما انتظر لشهر كانون الأول، فإن الميزانية لن تمر، والانتخابات سيتم تقديمها لمطلع العام ٢٠١٩.

والتقدير الآخر، هو أن كحلون يحاول استبعاد الضغوط الحزبية الضخمة الممارسة عليه حالياً، بسبب الحاجة لاتخاذ قرار في غضون شهرين، بشأن توزيع الأموال الاحتياطية والفائضة في ميزانية ٢٠١٨، وهي بمقدار ٣ مليار شيكل. وهذا سيكون قريباً جداً من موعد إقرار الموازنة العامة، وبحسب هذا التقدير فإن هذا الفائض خلق حراكاً متطرفاً حول طولة الحكومة، وهو لا يستطيع لحجمه، إن اجمالي مطالبات الوزراء من الفائض في الموازنة العامة، أعلى بكثير من الفائض القائم ٣ مليار شيكل، ويحاول كحلون دفع الضغوط، بمقولته للجميع "سيكون خيراً، وستحصلون على ما تطلبون في ميزانية العام ٢٠١٩، التي سنقرها في شهر آذار ٢٠١٩"، ما يعني أنه إذا لم يعبر كحلون هذه المرحلة الضيقة والمحدودة بخير وتقسيم الفائض، فكيف سيعبر بسلام إقرار موازنة ٢٠١٩ في شهر آذار، أو حتى في كانون الأول؟

إن الضغوط الحزبية متطرفة، وهي تملئ نفسها على الميزانية، إذ تتجه

الانظار ليس فقط لميزانية ٢٠١٩، بل إلى ميزانية العام المقبل ٢٠١٨، التي تشهد منذ الآن تآرجحات تهددها، ففي ميزانية العام المقبل فرضيات متفائلة لزيادة مداخيل، من بينها مليار شيكل مقترض من "كيرن كيميت"، فقط بعد ضغوط والتهديد بالتوجه إلى القضاء تم سحب هذا المبلغ. كذلك فإن الحكومة موجودة الآن في مسار قضائي ضد جهة أمنية سرية لديها نشاط عالمي، وتريد الحكومة سحب أموال منها، ولكن وجهات نظر قضائية عالمية تمنع هذا الإجراء، وكما في حالة "كيرن كيميت"، فأيضاً تجاه هذه الجهة الأمنية تمارس الضغوط سياسية ضخمة من أجل الحصول على الأموال، وكما يبدو فإن إسرائيل لن تحصل على هذا المال، وإن فعلت فإنها ستتورط على المستوى الدولي، بمعنى أن السياسيين يضغنون للحصول على أموال قائمة على فرضيات مالية كاذبة، ولن تكون مداخيل كهذه.

إن الضغوط التي يمارسها السياسيون لا تبتسر خيراً تجاه ميزانية العام ٢٠١٩، لأنه إلى جانب هذه الضغوط ستنتضم حسابات العام الانتخابي، بمعنى الحسابات الحزبية، ما يعني أن الضغوط ستكون أشد، وهذا سينعكس سلباً على الميزانية في عدة اتجاهات. كذلك فإن كفاح ذوي الاحتياجات الخاصة المستمر، لا يسكته ميزانية ٢٠١٩، التي أقرت لزيادة مخصصاتهم، وينضم إلى هذا وزير الدفاع أفغدور ليرمان، الذي يطلب إضافة ٤ مليار شيكل لميزانية الجيش، على الرغم من أن الوزارة وقعت على اتفاقية لمدة خمس سنوات بشكل حجم ميزانيتيها. وهناك أيضاً وزير الصحة يعقوب ليتسمان، الذي يطلب إضافة ميزانية لتمويل المساعدة الطبية الرسمية (للمرضى في بيوتهم)، ووزير التربية والتعليم نفتالي بينيت الذي يريد تقصير فترة العطلة الصيفية في المدارس، ووزير الداخلية أرييه درعي الذي يريد ميزانيات لاحداث انقلابات في شكل الحكم المحلي في الضواحي، ويطلب وزير الرفاه حاييم كاتس ٦٠٠ مليون شيكل، لزيادة مخصصات المسنين الفقراء. وبطبيعة الحال كحلون ذاته يريد مليارات لتمويل مشروع الهدف لزيادة المدخول الصافي للعائلات.

وكل هذا قبل أن نصل إلى أعضاء الكنيست، الذين يلحون بشكل جيد فترة "آخر الموسم" (بمعنى اقتراب الانتخابات)، وهم يطرحون مشاريع قوانينهم الخاصة، وإذا ما أصر كحلون على تمرير ميزانية ٢٠١٩ في الأشهر القريبة، فمن المتوقع أن تطول قائمة الطلبات أكثر، وهذه تكون آخر فرصة للسياسيين لتحقيق انجاز قبل الانتخابات، وكلهم معنيون بتحقيق رصيد لهم.

ولكن ماذا عن احتياجات الدولة؟ في الأجواء الحالية لا احتمال لها. فحكولن المبتسم ينضم إلى سلفه يائير لبيد المهمل، ويواصل نهج وزير المالية اللذين سبقاه، التملق لجمهور الناخبين. فيميزانية السنوات الأربع الأخيرة ليست فيها بشائر بنوية ذات شأن.

ونسجل لكحلون بشري هامة واحدة فقط: الخطط لتحويل ميزانيات كبيرة



موشيه كلون.

إلى المجتمع العربي والمجتمع البدوي (يشار هنا إلى أن هذه ميزانيات بقيت بغالبيتها العظمى حبرا على ورق، وأن ما هو مقترح للتنفيذ لا يتعدى ١٨٪، مما أعلن في حينه، المحرز)، وهذا إلى جانب إجراءات مالية تستحق التقدير، كتلك التي تتعلق بسقو المال. وفي المقابل، فإن الإجراءات التي أقدم عليها، وخاصة التسهيلات الضريبية، تعتمد على ما تم تحقيقه في الماضي، في حين أن الدولة لا تهيب الأراضي لضمان نمو اقتصادي استمراري في المستقبل.

إن على وزير المالية ومسؤول قسم الميزانيات في الوزارة أن يتحصنا وأن يصدا الضغوط السياسية عليهما في أجواء الانتخابات وأن يحافظا على ميزانية تشجع النمو الاقتصادي، لكن على أرض الواقع فإن وزير المالية يؤجج بنفسه أجواء الانتخابات.

(عن "ذي ماركر"-

ترجمة خاصة بتصرف)



محور خاص: جوهر الخطاب السياسي والأمني المحافظ في إسرائيل

# «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية». معهد جديد للدراسات اليمينية المحافظة سياسياً وأمنياً!

**\*نتائج استطلاع خاص أجراه المعهد الجديد: ٦٤ بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون بأن على إسرائيل إحكام سيطرتها على "القدس الكبرى" بأكملها لدواعٍ إيديولوجية وأمنية على حد سواء.. ٧٢ بالمئة يعتقدون بأن على إسرائيل بسط وممارسة سيادتها على "جبل الهيكل" (الحرم القدسي الشريف) أيًا تكن الاعتبارات الدبلوماسية و٦٨ بالمئة يعتقدون بأنه يجب تمكين اليهود من تأدية الصلاة على "جبل الهيكل"!**



القدس: تهويد متسارع.

ولهذا، يسعى «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية» إلى معالجة هذا الوضع، للرد على الطروحات والروايات الأنهزامية؛ وإعادة تعزيز الميول الفطرية السليمة والراخفة لدى الأغلبية الإسرائيالية!

النمذجة على هذه «الميول الفطرية السليمة والراخفة» لدى الأغلبية الإسرائيالية». يورد الكاتب أبرز ما أظهرته نتائج استطلاع خاص أجراه المعهد الجديد: ٦٤٪ من الإسرائيليين يعتقدون بأن على إسرائيل إحكام سيطرتها على «القدس الكبرى» بأكملها. لدواعٍ إيديولوجية وأمنية على حد سواء، بل إن أغلبية أكبر من هذه حتى، تعتقد بأن على إسرائيل بسط وممارسة سيادتها على «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف). أيًا تكن الاعتبارات الدبلوماسية (٧٢٪). بينما يعتقد ٦٨٪ بأنه يجب تمكين اليهود من تأدية الصلاة على «جبل الهيكل».

وللتدليل على مركزية «القدس الكبرى الموحدة» في منظومة هذا المعهد الجديد ومنطلقاته، الفكرية والسياسية، يؤكد نائب رئيس المعهد في مقاله (في جيزوراليم بوست) أن «وجود معهد بحثي أمني واضح الميول السياسية في القدس ينسجم مع التحول العام الحاصل في ثقافة صنع القرار المتعلق بالأمن القومي. فقد كانت مهمة صنع القرار هذه، تقليدياً، اختصاصاً حصرياً للمؤسسات الدفاعية / الأمنية الواقعة ما بين «غيلو» و«الكرياه» في تل أبيب. أما الآن، فقد انتقلت مجموعة من الأجهزة الأمنية الوطنية الهامة إلى القدس».

الناحية الديمغرافية وستدخل في نفق معتم من الناحية الديمغرافية. لكن نتجها هو يقول لا لهذا كله. وهو يؤكد، في خطابه الأخير في الكنيسة، لدى افتتاح الدورة الشتوية - أن إسرائيل قادرة على حماية حقوقها التاريخية ومصالحها الأمنية الحيوية، بل ما زالت تضيء قدماً في تحسين أمنها ومكانتها العالمية وحفاظة على هويتها القومية المتينة». ويمضي نائب رئيس «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية» فيكتب: «بالطبع، سيكون من المفضل إجراء عملية مصالحة وتسوية مع الفلسطينيين. لكن مكانة إسرائيل، روحها ومركزيتها بالنسبة للشعب اليهودي وللعالم، هي أهم أكثر بكثير من وضعنا الصعب مع الفلسطينيين المتعصبين... ذلك أن لإسرائيل مكانة استراتيجية، إقليمية وعالمية، مستقلة ومتينة. ففوة إسرائيل والقيم الوطنية - الدينية الراضة في مجتمعا بيئة وتحظى باعتراف ويا احترام شديد في الكثير من البقاع».

ثم يعلن فاينبرغ: «هذا هو السياق الذي يفسر، ولو جزئياً فقط، إنشاء خلية تفكير جديدة، محافظة، في الشؤون الأمنية في القدس هذا الشهر - معهد القدس للدراسات الاستراتيجية. ويسعى المعهد إلى مواجهة التيارات المخيطة في مجال الدفاع الإسرائيالي والانضباط الدبلوماسي، واستعادة التيار الرئيسي في التفكير الأمني الصهيوني». ويقول: «لأسف، لم ينشأ جناح الوسط - اليميني الإسرائيالي بنية تحتية فكرية جديده يمكنها أن تقود إلى التفكير الأمني في اتجاه بديل.

أهمية السيادة الإسرائيالية وسيطرتها المحكمة على القدس الموحدة، ثم تقصي السبل التي من شأنها ضمان، تعزيز وتحصين المكانة الإسرائيالية في القدس الموحدة، كمصلحة قومية عليا وحيوية».

وفي مقال مطول نشره في صحيفة «جيزوراليم بوست»، الإسرائيالية اليمينية الناطقة بالإنجليزية (يوم ٢٧/١٧/٢٠١٧)، للترييف بالمعهد الجديد والترويج له، اعتبر نائب رئيس المعهد، دايفيد فاينبرغ، أن تأسيس هذا المعهد الجديد يندرج في إطار «المعركة الفكرية على الخطاب الأمني». وفي صلبها «تعزيز الخطاب الاستراتيجي الإسرائيالي بمفاهيم دفاعية، مثل الحرب الاستباقية والحدود الأمنة».

ورأى فاينبرغ أن «التيارات الفكرية المتصارعة في إسرائيل بشأن المسائل الدفاعية والدبلوماسية تشهد اليوم ثورة هامة»! أما هذه «الثورة» فتتجسد في أنه «على مدى سنوات طويلة جداً، طرح الجناح اليساري- الليبرالي في الحلقة السياسية الإسرائيالية رواية تخويفية. انهزامية مضمونها أن إسرائيل ستفقد مكانتها العالمية وتخسر التأييد الدولي جراء استمرار الجمود في العلاقات مع الفلسطينيين. بداية، رأى اليسار أن إسرائيل في حاجة إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وإلا فإنها لن تكون أمنة. ثم جادل اليسار بأنه بدون عملية سلام، على الأقل، ستتعرض إسرائيل لحملة تشويه وتراجع في مكانتها دولية. والآن، يقول اليسار إنه بدون الانسحاب الإسرائيالي من جانب واحد وتقسيم عاصمتنا، سيتم سحق إسرائيل من

واللائق، من جهة ثانية، أن بين طاقم الباحثين المركزيين في المعهد الجديد ثلاثة مسؤولين سابقين في «مجلس الأمن القومي» الإسرائيالي، هم: اللواء (احتياط) يعقوب عميدور، الذي ترأس «مجلس الأمن القومي» (بين ٢٠١١ و ٢٠١٣)، كما عمل مستشاراً للأمن القومي لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وهو معروف بمواقفه اليمينية المحافظة وأبرزها معارضته العلنية لاتفاقيات أوسلو (١٩٩٣) إبان إشفاله منصب «رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية» في الجيش الإسرائيالي، ثم معارضته خطة الانفصال عن قطاع غزة (٢٠٠٥)، حتى إشفاله وظيفة «المحلل العسكري» في صحيفة «يسرائيل هيسوم» اليمينية المقربة جداً من نتنياهو؛ العقيد (احتياط) د. عيران ليرمان، نائب رئيس المعهد الجديد، الذي أشغل في السابق منصب نائب رئيس «مجلس الأمن القومي» للسياسات والشؤون الدولية؛ ود. دافيد كورن، المحاضر في قسم الدراسات الشرق أوسطية في جامعة بار إيلان و«مستشار رئيس بلدية القدس لشؤون العرب والقدس الشرقية»، والذي كان أشغل في السابق منصب «رئيس شعبة الشرق الأوسط» في «مجلس الأمن القومي».

من جهتها، اعتبرت صحيفة «مكوز ريشون» اليمينية الدينية أن «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية» يأتي ليكون «السر اليميني المحافظ على معهد دراسات الأمن القومي»! وأشارت (يوم ٢٠/١٧/٢٠١٧) إلى حقيقة أن الأحراف الأولى من اسم المعهد الجديد باللغة الإنجليزية (JISS) قريبة/ مشابهة للأحراف الأولى من اسم «المعهد القديم» (معهد دراسات الأمن القومي) باللغة الإنجليزية (INS) وإلى أن «رؤساء المعهد الجديد لا يفهمون سعيهم إلى طرح توجهات مختلفة عن تلك التي يطرحها المعهد التل أبيبي»! («معهد دراسات الأمن القومي» يعمل كمعهد خارجي مستقل لكنه تابع لجامعة تل أبيب ويحتل مقره إحدى بناياتها، وهو يعمل بالتعاون مع ديوان رئيس الحكومة).

وفي حديث مع رئيس المعهد الجديد، البروفيسور إفرايم عنبار، قال للمصحفة إياها إن «اختيار المعهد أن يكون مقره في مدينة القدس وأن يخصص حفل افتتاحه الرسمي لموضوع وحدة القدس ليس صدفة وليس عبثياً»، موضحاً أن «الصراع على مستقبل القدس يدور بأقصى حدته هذه الأيام، فأحداث الصيف الماضي في «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف) وقرار إدارة الرئيس ترامب التراجع عن تعهده الانتخابي الصريح بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس - حيث كانها الطبيعي - هما مجرد اثنين فقط من الجوانب العديدة التي تجسد هول التحدي في القدس وحولها، والذي ينطوي على أهمية حاسمة، بل وجودية حتى، بالنسبة لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي». ويضيف عنبار، في الحديث نفسه، إن المعهد الجديد برئاسته «سبيل كل طائفة طرح المبعوثات الضرورية - نحو الداخل ونحو الخارج، على حد سواء - لنهم مدى

## كتب سليم سلامة:

أقيم في «مركز تراث مناحيم بيغن» في مدينة القدس، أمس الاثنين، حفل الافتتاح الرسمي لـمعهد القدس للدراسات الاستراتيجية، الذي أنشئ في إسرائيل حديثاً. وتحدث في حفل الافتتاح الرسمي، الذي أقيم تحت عنوان «تحديات القدس الموحدة»، عدد من ممثلي اليمين المحافظ في إسرائيل، برز منهم الوزير الليكودي زئيف لकिन، رئيس بلدية القدس، نير بزكات، النقيب يورام هليفي، قائد الشرطة الإسرائيالية في لواء القدس، إلى جانب رؤساء المعهد وباحثيه. وكان «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية» قد أطلق موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية في أواخر شهر تشرين الأول الأخير، معرّفاً عن نفسه بأنه يسعى إلى «إفادة دولة إسرائيل، بتعزيز الخطاب السياسي والأمني المحافظ فيها»، من خلال الأبحاث، المؤتمرات والتواصل مع أوساط حكومية، عسكرية، أكاديمية، إعلامية وجماعية.

ويحدد المعهد المبادئ التوجيهية التي تيرسي عليها أنشطته بأنها تشمل «العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، كمركز مركزي في رؤية المعهد الاستراتيجية؛ حيوية بعض المقومات الأمنية الأساسية في أية اتفاقيات سياسية؛ رفض أية إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب من شأنها، فقط، تعزيز قوة الخصم؛ أهمية التعاون الاستراتيجي مع دول صديقة؛ الحفاظ على قوة إسرائيل وقدرتها على الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية؛ وأهمية القدس الموحدة بالنسبة للأمن الإسرائيالي».

ويشير المعهد، في ختام بطاقته التعريفية المقتضبة، إلى أنه «يطمح إلى إنشاء وتطوير الجيل القادم من باحثي الأمن القومي - من الشبان خريجي الأكاديميا، استخبارات، الجيش والسياسة الخارجية - على قاعدة الفكر المحافظ في الغرب وقاعدة الفكر الصهيوني».

اللائق، من جهة أولى، أن المجموعة التأسيسية لهذا المعهد تضم مجموعة من الباحثين المؤسسين والمسؤولين البارزين في «مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية»، في مقدمتهم البروفيسور إفرايم عنبار، رئيس المعهد الجديد، الذي أشغل في السابق منصب المدير العام للمؤسس لـمركز بيغن - السادات، لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً (كان خلالها، أيضاً، محاضراً في كلية العلوم السياسية في جامعة بار إيلان)، ودافيد فاينبرغ، نائب رئيس المعهد الجديد، الذي أشغل في السابق منصب «مدير العلاقات العامة» في «مركز بيغن - السادات» (وعمل، أيضاً، ناطقاً رسمياً بلسان جامعة بار إيلان، ناطقاً رسمياً بلسان «مؤتمر هنرتسليا للأمن القومي»، مستشاراً لنائب رئيس الحكومة الإسرائيالية السابق، نتان شيرانسكي، ومؤسس وعمدة «العالمي ضد اللاسامية» في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيالية).

# القدس، الضفة والبناء الاستيطاني. رؤية «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية»

على نهج التصرف بحذر من خلال قراءة الواقع العربي الداخلي بحكمة وتعقل.

ويرى الكاتب إن إسرائيل، بحكم سيادتها على القدس ومكانتها في الأماكن المقدسة، «تمسك بأحد مفاتيح الاستقرار الإقليمي»، ثم يعرض تفصيلاً للخلفيات وسيرورات الأزمة الأخيرة في القدس (في الحرم القدسي الشريف) ونتائجها. وعلى هذا، فهو يوصي بأن «على الحكومة الإسرائيالية» أن تعمل الآن في عدد من القنوات بصورة متزامنة ومتوازنة: ١. أن تحافظ على ضبط النفس في المرحلة الانتقالية على الأقل، في كل ما يتعلق بدخول اليهود إلى جبل الهيكل (الحرم القدسي)، لتجنب الوقوع في مكدية معسكر الإخوان المسلمين في الصراع العربي الداخلي وسعيه نحو تعميق الشرخ مع الأردن: ٢. عليها، في الوقت نفسه، توضيح الموقف وعرضه بأقصى الهداة اللازمة: إسرائييل لا تنوي التخلي عن سيادتها في القدس ونقل هذه السيادة إلى أي طرف عربي («قانون القدس» يساهم في هذا كثيراً): ٣. عليها وضع قيود أكثر فاعلية على نشاط الجناح الشمالي من الحركة الإسلامية، وخاصة في القدس: ٤. عليها تعميق مراقبتها للنشاط التركي التأمري في القدس وأن تضع الخيارات لمواجهة، وربما كانت هنالك حاجة لتوجه أكثر حزماً إزاء تركيا في هذا المجال: ٥. عليها دعم بلدية القدس ومساعديها على تعميق تأثيرها المباشر على ما يجري في القدس (الشرقية) وعلى حياة السكان فيها، بجملة من الوسائل والطرق، بما فيها رصد ميزانيات جديده لتحسين أوضاع البنى التحتية وبناء مؤسسات تعليمية: ٦. عليها ترميم العلاقات مع الأردن، بما يشمل حلاً رسمياً لحادثة الحارس الأمني، وتوثيق التنسيق مع الوقف الأردني، إلى جانب نقل رسالة تحذيرية غير مباشرة إلى الملك من مغبة الشعور العدائي تجاه الأردن لدى قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيالي، كما تبين إبان أزمة الحارس الإقليمي، ثم عليها تشجيع ذوي المواقف الحازمة هناك، سواء حيال إيران أو حيال الإخوان المسلمين على حد سواء: ٩. على إسرائيل استغلال التقدير الكبير الذي حظيت به على أداؤها في السياق الإقليمي من أجل تنسيق المواقف وتعميق الدعم لقوى الاستقرار في المنطقة، وكذلك لتسريع وتعميق التدخل الأميركي في الخطوات الرامية إلى تخفيف حدة التوتر مع الأردن وإلى خفض سقف التوقعات في الجانب الفلسطيني!!

وإدخال عناصر عربية إلى فضاء القدس الكبرى، وهي عبارة تفتك بالسيادة الإسرائيالية. هذه الأفكار والآراء، ليس أنها تمش بمكانة القدس كعاصمة لدولة إسرائييل فقط، وإنما هي تعترض مستقبل الدولة اليهودية كلها للخطر أيضاً. فالقدس الكبرى هي نقطة أرخميدس للسيطرة وللمحافظة على الشروط الأمنية الضرورية في أرض إسرائييل إلى الغرب من نهر الأردن».

وينتقل الكاتب لتحليل مكانة «متروبولين القدس» بوصفه «العمق الاستراتيجي الحيوي للتلجمع اليهودي في السهل الساحلي»، ثم لكون القدس «مفتاحاً للحدود الأمنية الأمة في الشرق»، ثم أهمية السيطرة الإسرائيالية على القدس الكبرى الموحدة، ودورها المركزي في سياق «محاربة الإرهاب الفلسطيني» وكمصدر رئيسي للمعلومات الاستخبارية، ثم يعهد ما يسميه «أفضليات سياسية للسيطرة (الإسرائيالية) على القدس الكبرى الموحدة»، ليخلص في نهاية المطاف إلى الحزم بأن «المصلحة الإسرائيالية تحتم السيطرة التامة على القدس الكبرى ومحيطها»، نظراً لما للقدس من مكانة استراتيجية تجعل «الصراع عليها يحمل في طياته إسقاطات بعيدة المدى على أمن دولة إسرائيل ومكانتها في المنطقة وفي العالم، على السواء». ولهذا، فإن «تطوير متروبولين القدس تحت السيطرة الإسرائيالية يشكل، إذن، مهمة قومية وجودية. ذلك أن حسم الصراع سيستم في داخل القدس نفسها وفي الغلاف المحيط - في صحراء يهودا من الشرق، في غوش عتصيون من الجنوب وفي منطقة بنيامين من الشمال». وذكر الكاتب بأن «أهمية القدس الكبرى لضمان السيطرة على المنطقة كانت في صلب خطة الون (يفغال لون) التي بقي إسحاق رابين ملتزماً بها حتى اليوم الأخير من حياته»، كما ذكر أيضاً بما قاله دافيد بن غوريون في العام ١٩٦٨ عن أنه بدون استيطان يهودي كثيف ومتزايد في ضواحي القدس، في الشرق والشمال والجنوب، فلن يحل السلام على مدينة داود (القدس)!!

## «السيادة الإسرائيالية على القدس مفتاح الاستقرار الإقليمي»!

هذا عنوان ورقة أخرى كتبها نائب رئيس المعهد الجديد، العقيد (احتياط) د. عيران ليرمان، الذي يرى أن «رؤية إقليمية شاملة تأخذ في الحسبان (محمود) عباس وحساسيات الأردنيين هي التي لعبت الدور المركزي في القرار الإسرائيالي القاضي بالعودة إلى الوضع الذي كان قائماً (ستاتوس كوو) من قبل في «جبل الهيكل» (الحرم القدسي الشريف)، بعد أحداث تموز ٢٠١٧». وتقوم هذه «الرؤية الإقليمية الشاملة»، بحسب الكاتب، على اعتبار أن «السيادة الإسرائيالية على القدس الموحدة تشكل ركيزة أساسية وحيوية لاستمرار وجود معسكر الثبات والاستقرار في المنطقة ولفرص الاستقرار في الإقليم، طالما بقيت القيادة الإسرائيالية

مواطنيها»! ويضرب الكاتب هنا «مثلاً» عما يقول: «بينما هنالك تجמיד فعلي للبناء الإسرائيالي في المنطقة الاستراتيجية حول معاليه أدوميم، قام العرب خلال العقد الأخير، بتحويل عني من دول وتنظيمات عربية وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، ببناء آلاف الوحدات السكنية في راس شحادة ورأس خميس، بالقرب من بلدات عناتا، الزعيم والعيساوية، في شمال القدس. وكثير جداً من هذه العباني تقرب، أكثر فأكثر، من الشارع الرئيسي الموصّل من معاليه أدوميم إلى أريحا. لهذا البناء، إسقاطات أمنية وخيمة في المستقبل، نظراً لما لهذا الشارع من أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل. لكن وضعاً أكثر إشكالية وتعقيداً قد نشأ في منطقة الخليل وجنوب جبل الخليل، المحاذي لعدد من المنشآت الاستراتيجية الإسرائيالية»!

ثم يعرض الكاتب بالتفصيل ما يسميه «استراتيجية الاستيطان التي تعتمدها السلطة الفلسطينية»، مقابل «ما هي الاستراتيجية الإسرائيالية التي يجب اعتمادها؟» ويضع كلتا هاتين «الاستراتيجيتين» في ميزان الموقف الدولي وما يمكن أن يكون عليه رد المجتمع الدولي، لا سيما وأنه يعتبر «سياسة الاستيطان الإسرائيالي الانتقائي في المناطق إضافة ضرورية للسياسة القائمة اليوم بشأن إدارة الصراع وترمي إلى إفساح المجال أمام مفاوضات مع الفلسطينيين، وليس بديلاً عن أية خطة للسلام»!!

## «القدس وحيويتها الاستراتيجية»

تحت هذا العنوان، يكتب اللواء (احتياط) غرشون هكوهين مقالاً يدور حول فكرة مركزية مفادها أن «المصلحة الإسرائيالية تحتم سيطرة (إسرائيالية) كاملة على القدس وعلى الفضاءات المحيطة بها»! ذلك أن «القدس الكبرى» تشكل، في نظره، «الظهر الأمني لمنطقة السهل الساحلي المحكّطة بالسكان وحلقة حيوية جداً لضمان أن يكون نهر الأردن الحد الأمني الشرقي لدولة إسرائيل». وعلاوة على هذه وتلك، يشد الكاتب على أن «القدس تشكل، أيضاً، مورداً ضرورياً جداً للمعلومات الاستخبارية وللسيطرة على كامل مناطق السلطة الفلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وأي انتزاع لأي جزء من النسيج البلدي المقدسي، من شأنه تقوية الإرهاب وتحويل القدس إلى مدينة حدودية داوية». وتحتل هذه الورقة ما تسميه «أهمية القدس من الزاوية الأمنية - الاستراتيجية ودورها في وجود الدولة اليهودية، إذ أن للسيطرة الإسرائيالية على الجبل في منطقة القدس إسقاطات استراتيجية عميقة وبعيدة المدى، سواء على صعيد ضمان سلامة وأمن القطاع الساحلي، أو على تصميم الحدود الأمنية لدولة إسرائيل في الشرق، على طول نهر الأردن».

ويشير الكاتب إلى أن «هنالك آراء وأفكاراً تدعو إلى تقسيم القدس

تشكل القدس الكبرى الموحدة، والسيادة الإسرائيالية عليها أحد الأصباب المركزية في منطلقات «معهد القدس للدراسات الاستراتيجية» الفكرية وفي برامج عمله البحثية. ولهذا، ففور بدء نشاطه، أفرد المعهد لهذا الموضوع مجموعة من الدراسات والمدخلات نشرها على موقعه على الشبكة، كخليفة بأن تقدم صورة شاملة عن الدوافع الحقيقية لإنشاء هذا المعهد، رسالته الفكرية، توجهاته ومزايه السياسية.

## «استيطان فلسطيني استراتيجي»!

لتوضيح هذه الصورة لقراء «المشهد الإسرائيالي»، نورد هنا عرضاً موجزاً لبعض الدراسات والمساهمات التي حرص المعهد الجديد على أن تكون باكورة أعماله، والتي تنتظم جميعها في خط واحد، كما نؤمّنأ أعلاه.

في مقال بعنوان «البناء الإسرائيالي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في مواجهة الاستيطان الفلسطيني الاستراتيجي»، يرى البروفيسور هليل فريش، عضو طاقم الباحثين في المعهد الجديد وأستاذ العلوم السياسية والدراسات الشرق أوسطية في جامعة بار إيلان، والذي يرد في تعريفه على موقع المعهد بأنه «خبير في السياسة الفلسطينية والعربية»، أن ثمة «حاجة إلى البناء الإسرائيالي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بغية التصدي لمحاولات السلطة الفلسطينية نزع الشرعية عن إسرائيل، تكريمها للمخربين وتقديم المساعدات لعائلاتهم، وكرن على الاستيطان الواسع الذي تنفذه السلطة الفلسطينية في مناطق ذات أهمية استراتيجية للأمن الإسرائيالي»! ويضيف: «يجب أن يكون تجديد الاستيطان الإسرائيالي في المناطق الحيوية لأمن إسرائيل (مثل: القدس الكبرى وجنوب جبل الخليل) عنصراً مكملاً لسياسة إدارة الصراع التي نجحت في لجم الإرهاب وتوجيهه إلى مقاييس تستطيع إسرائيل تحملها والتعايش معها، بل والازدهار معها، لكنه لا يوفر رداً على موجة الاستيطان الفلسطيني ومخاطرها»!

ويذهب هذا البروفيسور بعيداً جداً عندما «يجزم» بأن «هذه هي المرة الأولى، خلال مئة عام من الصراع، التي ينتصر فيها الفلسطينيون في (معركة) إنشاء بلدات وتوسيعها في مناطق استراتيجية - وهو المجال الذي تفوقت فيه الحركة الصهيونية، ثم دولة إسرائيل لاحقاً، دائماً وباستمرار»! لكنه يرى أن «الآية انقلبت، منذ ما يزيد عن عقد من الزمن» وهو ما يستوجب، الآن تحديداً، «استئناف البناء الاستيطاني الانتقائي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بكونه الطريقة الأكثر فاعلية لجباية الثمن المستحق من السلطة الفلسطينية عن محاولاتها المتواصلة لزراعة السيطرة الإسرائيالية على القدس الكبرى، جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف) والخليل». ذلك أن «إسرائيل لا تتحكم، إطلاقاً تقريباً، بمشروع البناء الفلسطيني في المنطقة المحيطة بالقدس وما وراء الخط الأخضر، وهو ما ينطوي على إسقاطات بعيدة المدى على أمن إسرائيل وأمن



”التلفزيون الاجتماعي - شرعية لـ ”المخربين“ ودعوة إلى حق العودة بتمويل حكومي!“

## حرب شاملة على كل ما ليس يميناً محافظاً في إسرائيل

\* دعوة إلى خصخصة دائرة المستشار القانوني للكنيست\* ”الليكوديون الجدد .أحصنة طروادة للاستيلاء على الليكود والانقلاب عليه من الداخل!“\*



اليمنية في إسرائيل، انزياح يطال كل الأحزاب.

ويقدّر عدد ”الليكوديون الجدد“ بنحو ١٥٠٠ عضو. أعلن هليفي أن ”الحزب سيتفرغ الآن لمعالجتهم، واحدا واحدا، بحيث لا تبقى لهم أية قدرة للتأثير على انتخاب ممثلي الليكود ومرشحيه للكنيست“.

ويعتبر موقع ”מידاه“، مثل كثيرين من أعضاء ”الليكود“ وقادته خاصة، ومن أوساط اليمين الإسرائيلي عامة، أن مجموعة ”الليكوديين الجدد“ إنما هي ”تنظيم يساري، حاول الاستيلاء على حركة الليكود والانقلاب عليها من الداخل بطرق إجرامية وغير مسبوقة خلال السنوات الست الماضية!“

واعتبر موقع ”מידاه“، في مقال كتبه غلعاد تسفايك ونشره تحت عنوان ”أحصنة طروادة: مؤامرة الليكوديين الجدد تتصير“، أن ”مجموعة الليكوديين الجدد هي الخدمة الأكبر في تاريخ الديمقراطية الإسرائيلية“ ذلك أن شعارها كان، كما ينقل كاتب المقال هنا عن أحد قادة هذه المجموعة: ”شعارنا الأول لهذا التنظيم كان، وحتى قبل أن نكون الليكوديين الجدد: نسد أنوفنا ونقتحم السياسة!“

يقول كاتب المقال إن ما ورد في الالتماس الذي قدم إلى محكمة الليكود الداخلية قبل نحو شهرين ضد مجموعة الليكوديين الجدد يبيّن أن ”ميرتس هو الحزب الأكثر شعبية بين الليكوديين الجدد!“ وأنهم انتظموا ”حول فكرة طروادة“ واضحة الاستراتيجية: رفع شعار ”التغيير من الداخل“، لكن الهدف الفعلي، عمليا، هو شيء آخر تماما . الانقلاب من الداخل! ”انقلاب تقوم مجموعة الليكوديين الجدد من خلاله بإدخال أحصنة طروادة إلى حزب الليكود، ويوجه كاتب المقال النقد المصريح والمباشر لرئيس الكنيست (من الليكود)، يولي إيدشطاين، الذي ارتأى تمديد فترة ولاية يانوف في منصب المستشار القانوني للكنيست من ميرتس).

ويقول تسفايك إن مقدم الالتماس، عوفر بينشطوك، الذي يصف نسفه بأنه ”ليكودي قديم“، أعذ ”وثيقة سميكة تشمل لأقل من ٤٠٠ صفحة من صور المواء، بما فيها مراسلات داخلية بين أعضاء مجموعة الليكوديين الجدد، منذ إقامتها في أواخر ٢٠١١ وحتى اليوم“، وتثبت ”هذه الوثيقة“ أن المنتسبين الجدد إلى الليكود ”يحتقرون الحزب الذي انضموا إليه“ (يصفونه بأنه ”حزب المجازي الوطنية“) ويحتقرون رئيسه . بنيامين نتنياهو (يصفونه بأنه ”قواد... يحرق الدولة“) ويعترفون، بملء الفم، بأنهم لن يصوتوا لهذا الحزب الذي انضموا إليه في الانتخابات (”الانضمام إلى الحزب شيء، والتصويت له شيء آخر تماما“).

ويُنقل كاتب المقال عن مقدم الالتماس قوله إن ”الوثيقة تثبت أن الليكوديين الجدد يؤيدون، في الواقع، أحزابا يسارية مثل حزب العمل، ميرتس، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والقائمة المشتركة“؛ ولم يكن نشاطهم إلا لخلق ”ستار من الدخان، للوش، للتضليل، للكتب، من أجل إشاعة حالة تمرّد وتنفيذ انقلاب غير عنيف من الداخل، سعيا إلى الاستيلاء على الليكود، ومن خلاله على مقاليد الحكم أيضا!“

وأكثر من هذا كله، يقول كاتب المقال إنه ضمن ”الليكوديين الجدد“ هناك ”جناح أكثر تطرفا، يتبنى مواقف معادية للصهيونية بصورة واضحة وجليّة تماما!“؛ وللتدليل على ذلك، يقتبس ما يقول إنه ”شهادة أحد الليكوديين الجدد عن نفسه في العام ٢٠١١“، إذ وصف نفسه بأنه ”ما بعد صهيوني يريد إعادة دولة القومية اليهودية!“

إرادة أعضاء الكنيست، كما يقول الكاتب، وذلك بتصديه ومعارضته لتعريف ”دولة إسرائيل“ في سياق مشروع قانون يتيح مقاضاة من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل، إذ شمل التعريف هناك ”منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، أيضا“، مما دفعه إلى معارضة مشروع القانون بدعوى أنه ”يس بحرية التعبير“. وتسأل الكاتب: ”ماذا يريد يانوف كي لا يمس مشروع القانون بحرية التعبير؟“، ويجب، ”أن يقر بأن المقاطعة ضد المستوطنين مسبوقة“؛

لكن الكاتب يفخر بأن ”الكنيست في هذه المرة، وخلافا لما حصل مع مشروع قانون ليفين، لم ينصع لإملاءات المستشار القانوني وسنّ القانون وفق صيغته المقترحة، الأصلية“. وحين تقدمت تنظيمات يسارية بالتماس إلى المحكمة العليا ضد هذا القانون ”وقف يانوف أمام المحكمة مدافعا عن القانون، لكن التنظيمات صاحبة الالتماس استندت إلى موقف المعارض لمشروع القانون من بدايته، مما وضعه في موقف غريب مرجح إذ اضطر لمقارعة نفسه بنفسه ولدحض الراي الاستشاري الذي كتبه هو بنفسه!“

من هذه العينات الثلاث، يستخلص الكاتب أن المستشار القانوني للكنيست يعمل لصالح أطراف وأجندات خارجية، تتعارض مع إرادة أعضاء الكنيست وناخبينهم الذين أوصلهم إلى الكنيست لتمثيلهم والتعبير عن آرائهم وتوجهاتهم“. ويذهب إلى أبعد من ذلك حين يعتبر ”هذا التشخيص“، كما وضعه هو - ”جزءا من الوضع القضائي العام حيث أن نخبة غير منتخبة تصرّ على السيطرة والتحكّم، بما يتعارض مع رغبة الجمهور وإرادته، كما عبر عنها في صناديق الاقتراع!“

ويوجه كاتب المقال النقد المصريح والمباشر لرئيس الكنيست (من الليكود)، يولي إيدشطاين، الذي ارتأى تمديد فترة ولاية يانوف في منصب المستشار القانوني للكنيست ”رغم أدائه الإشكالي هذا، في قضايا أكثر المقاطعة وقانون العقود، لكن ما يقلق كاتب المقال أكثر هو أنه ”حتى لو اعتزل يانوف منصبه، يبقى الأمر إشكاليا في أداء المحامين العاملين في القطاع العام، ذلك أنهم يعوضون عن روايتهم المتدنية، قياسا برواتب نظرائهم في القطاع الخاص، بمنح أنفسهم لقب حمة الديمقراطية؛ ومن هنا، يصل الكاتب مباشرة إلى ”اقتراحه، بضرورة ”إلغاء نموذج حراس الديمقراطية واستبداله بما يفترض بالمحامين أن يفعلوه، عادة: أن يقدموا خدمات“، أما الطريق إلى ذلك، فهي ”بسيطة وقصيرة جدا: الخصخصة“؛ وهو يقترح أن يتم ذلك بتقسيم ميزانية الدائرة القانونية في الكنيست على ١٢٠ (عدد أعضاء الكنيست) ووضع هذه الميزانية تحت تصرف كل واحد من أعضاء الكنيست بصورة فردية، على أن يكون من حقه وفي مقدوره صرفها على خدمات استشارة خاصة . في شؤون التشريعات . يتلقاها من محامين في القطاع الخاص.

”الليكوديون الجدد“  
أحصنة طروادة!

على صعيد آخر رّف موقع ”מידاه“ إلى قرائه بشرى ”طرد ثمانية من قادة مجموعة الليكوديين الجدد، وفي مقدمتهم مؤسس التنظيم ليكود مييري، من صفوف الحزب (الليكود)، إذ لم يعودوا أعضاء فيه بعد اليوم“؛ وأوضح الموقع، نقلا عن المستشار القانوني للحزب، أفي هليفي، أن قرار الطرد جاء ”بعد التأكد من أن انضمام الليكوديين الجدد إلى حزب الليكود تم بطرق الغش والخداع وبتنا على بيانات كاذبة“.

بثها عبر شبكات البث الكابول والأقمار الاصطناعية في إسرائيل، وخاصة شركتي ”هوت“ و”يس“ (وهو ما بدأ في العام ٢٠١٥) . وهذه هي المضامين التي يحصل التلفزيون الاجتماعي على المعونات المالية الحكومية لإنتاجها؛

من بين التقارير المصورة التي يستخدمها الكاتب ”دليلا قاطعا“ على ما يذهب إليه بشأن كون التلفزيون الاجتماعي ”جمعية يسارية متطرفة“، تقرير بثّ في شهر تموز الأخير حول ”مبادرة شبان عرب من أم الفحم لتحقيق حق العودة“، من خلال ”زيارات يقومون بها إلى قرى مدمرة ومهجرة وإلى مخيمات للاجئين الفلسطينيين، يدرسون تاريخ نكبة شعبيهم، بل ويبنون نماذج لبلدات جديدة تُقام لتطبيق حق العودة، فعليا، لأبناء شعبهم“. ويعقب الكاتب ويقول: ”صحيح أن هؤلاء الشبان من أم الفحم يحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية، لكنهم يدون كأكثر الفلسطينيين تعصبا وطنيا، ينهضون مثل رجل واحد لإنشاد ”النشيد الوطني“ الفلسطيني، يدون مواقف تامة على ما تقوله إحدى الفتيات المشاركات في التقرير عن أن تحقيق حق العودة ليس ممكنا فقط، بل حتمي أيضا!“

تقرير آخر يورده الكاتب ضمن ”أدلته الدامغة“ على ما يقول هو التقرير الذي خصص لقراءة رسائل من أسرى سياسيين فلسطينيين (”مخربين“، بوصف الكاتب!) يقعون في السجون والمعتقلات الفلسطينية. ويقول: ”على الرغم من كونهم مخربين فدانين قضائيا، بعضهم أيديه ملوثة بدماء مواطنين إسرائيليين، إلا أن التلفزيون الاجتماعي اختار أن يطلق عليهم اسم ”السجناء السياسيون“، خلال أمسية أقيمت في مسرح يافا، شكّلت أحد النشاطات التي أدت إلى الشروع في إجراءات إلغاء ميزانية هذا المسرح، بموجب قانون النكبة؛ وأضاف أن ”المستشار القانوني لوزارة المالية كان قد أقر بأن ”إحدى هذه الرسائل، على الأقل“ (من التي قرئت خلال الأمسية) تتضمن ما يعكس أن يشكل تحريضا على العنف والإرهاب وتأييدا للمقاومة المسلحة أو لأعمال إرهابية ضد دولة إسرائيل!“

وأورد الكاتب تقريرا آخر من تقارير التلفزيون الاجتماعي خصص لدعم الشاعرة دارين طاطور، ابنة قرية الرينة الجليلية التي تُحكم بتهمته ”التحريض على العنف ودعم تنظيم إرهابي!“ ويستعين الكاتب، هنا أيضا، برأي المستشار القانوني لوزارة المالية الإسرائيلية الذي يقول إن ما تضمنه هذا التقرير ”يمكن أن يعتبر تحريضا على العنف والإرهاب أو تأييدا للمقاومة المسلحة أو لأعمال إرهابية ضد دولة إسرائيل!“

ويعرض الكاتب مجموعة من التقارير التي بثها التلفزيون الاجتماعي حول رفض ورافضي الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ويعتبرها «مضامين تشجع على رفض الخدمة العسكرية، وهو ما يمكن اعتباره خطأ أحمر لا يجوز القبول به أو الصمت حياله»، ثم ينتقل إلى «المضامين المتطرفة التي ينشرها التلفزيون الاجتماعي على موقعه على الانترنت وعلى المواقع التواصل الاجتماعي - وهي مضامين تدعو إلى التجند والمشاركة في مظاهرات عنيفة ضد قوات الأمن (الإسرائيلية)، كذلك التي تجري في النبي صالح، والتي أصيب خلالها جنود جراء رشقهم بالحجارة والذجاجات الحارقة؛ ويضيف الكاتب إلى ذلك، أيضا، ”سعي هذه المنظمة (التلفزيون الاجتماعي) إلى دعم وتشجيع حركة المقاطعة ضد إسرائيل“، مدلا على ذلك بتوقيع التلفزيون الاجتماعي على رسالة المنظمات اليسارية المتطرفة التي دعت المجتمع النرويجي، في العام ٢٠٠٩، إلى مقاطعة إسرائيل... ثم عرض (التلفزيون الاجتماعي)، في ٢٠١٤، محاضرة للمؤرخ المتطرف إيلان باه الذي يدعي بأن إسرائيل نفذت ”طهيرا عرقيا“ ضد الفلسطينيين إبان حرب الاستقلال، علاوة على كونه (بإبه) أحد المؤيدين المتحمسين البارزين لحركة المقاطعة ضد إسرائيل؛ ويشير الكاتب إلى أن جمعية ”الصدوق الجديد الإسرائيلي“ قد أوقفت، خلال السنوات الأخيرة، الدعم المالي الذي كانت تقدمه للتلفزيون الاجتماعي (والذي بلغ نحو ٨٦٠ ألف شيكل خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٤)، وذلك جراء موقف التلفزيون الاجتماعي المؤيد للمقاطعة ضد إسرائيل، كما يؤكد الكاتب.

إمعانا منه في تأكيد الصورة التي يرسمها للتلفزيون الاجتماعي وفي تصعيد التحريض عليه، يشير الكاتب إلى أن ”العضو الأبرز في المجلس الشعبي للتلفزيون الاجتماعي هو البروفسور نوعام تشومسكي“ الذي ”التقى حسن نصر الله والزعيم الروحي لحزب الله، حسين فضل الله، وأبدى تأييده لحق التنظيم الإرهابي الشيعي في حيازة السلاح!“ ثم يضيف: ”عضو بارز آخر في المجلس الشعبي لهذا التنظيم هو البروفسور غادي الغازي من جامعة تل أبيب، قبل نحو سنتين، مع اندلاع موجة إرهاب السكان الفلسطينية، ألقى الغازي خطابا في تأييد الفلسطينيين وشيئة إسرائيل وحكومتها (!)... فقد وصف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بأنه ”متهزخ خطير“ وبأنه ”العوبة في أيدي المستوطنين“. كما عارض إخراج الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) خارج القانون واعتبر أن ”الصهيونية دمرت أرض إسرائيل“ وأن السلام بين اليهود والعرب سيحقق فقط بعودة اللاجئين“، وإنهاء التفوق اليهودي!“

### سز التوقيت

لماذا يوقت الكاتب مقاله التحريضي هذا الآن، بالذات؟ ولماذا يحرض الموقع (מידاه) على نشره الآن؟.. لأن ”جلس البث بالكوابل والأقمار الاصطناعية سينظر، خلال الأيام

يلاحظ المتابع للمشهد الإسرائيلي العام أن من أبرز الأحداث والتطورات الحاصلة عليه في الفترة الأخيرة، هو الاتساع والتضاعف المتسارع في ساحات ولهجات الحرب المنهجية التي يشنها اليمين الإسرائيلي على مؤسسات الدولة ومفاصلها المختلفة، منذ بضع سنوات، في محاولة منه لتخويفها وثنيها عن أية مواقف وآراء تنتقد حكومة اليمين عامة، ورئيسها خاصة، أو حتى مجرد أنها تختلف مع سياسة اليمين وتعارضها، إذ تنهال على أصحابها بالتشكيك الفوري والمباشر بانتماثهم اليهودي أو الإسرائيلي وكليهما معا، والتشكيك بـ”وطنيتهم“ و”إخلاصهم“، سعيا إلى محاصرة هذه المواقف ثم السيطرة عليها، فعليا ومعنويا، وإخضاعها لإرادته ونزعته السياسية، كجزء من تطبيقه الشعار المركزي القائل: ”اليمين فاز بالحكم، واليمين أن يحكم!“

وتتولى هذه المهمة - شئ هذه الحرب وإدارتها - جملة من الأذرع، السياسية والقانونية والأمنية والأكاديمية والإعلامية، التي يشكل نشاطها المكثف خلال السنوات الأخيرة أحد أبرز السمات المميزة للمشهد الإسرائيلي العام في عهد حكومتي اليمين الأخرتين، الحالية والسابقة، على وجه التحديد.

ويشكل موقع ”מידاه“ اليميني المحافظ أحد أبرز هذه الأذرع، في المجال الإعلامي، وهو الموقع الذي أنشأه في أيلول ٢٠١٢، ران بارنس، مسؤول مجال الإعلام السابق في ديوم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بهدف ”طرح معلومات، مواقف وتحليلات من وجهة نظر قومية ومحافطة، غير تلك الشائعة في الخطاب السائد في وسائل الإعلام في إسرائيل“. كما ورد في تعريف الموقع لنفسه، على شبكة الانترنت.

في إطار حربه المتواصلة هذه، نشر موقع ”מידاه“ الأسبوع الماضي ثلاثة مقالات خصصها للهجوم على ثلاث ”بؤر معادية وتأميرية“ (بتصوير معارضتها، أو حتى معاداتها، لحكومة اليمين وسياساتها وكأنها معارضة، بل معادية، لدولة إسرائيل وشعبها!)، يطرح الموقع تساؤلات وتشكيكات حول شرعيتها وشرعية وجودها، لينتقل بالتالي إلى التحريض المباشر وتأكيد ”ضرورة التحرك الفعلي“ و”اتخاذ خطوات عملية“ ضدها؛ وهو، التلفزيون الاجتماعي، المستشار القانوني للكنيست وحركة ”الليكوديون الجدد“.

### التلفزيون الاجتماعي -

#### جمعية يسارية متطرفة!

عنوان المقال عن التلفزيون الاجتماعي، الذي كتبه غلعاد تسفايك (١/٣١)، قد يقول الكثير، إن لم يكن كل شيء؛ ”التلفزيون الاجتماعي، شرعية للمخربين ودعوة إلى حق العودة، بتمويل حكومة إسرائيل“، موضعا في العنوان الفرعي: ”وزارة الاتصالات تحوّل، كل سنة، مئات آلاف الشواغل إلى التلفزيون الاجتماعي الذي يدعم المخربين والمتهربين“. قريبا، ستنظر وزارة الاتصالات بالدعم مرة أخرى.

»التلفزيون التغيير الاجتماعي« هو - كما يعرف نفسه بنفسه - منظمة للتغيير الاجتماعي، يعمل كوسيلة إعلام مدنية مستقلة من أجل إعلاء وترويج أجندة اجتماعية في إسرائيل، وهو موقع انترنت تأسس في العام ٢٠٠٦ ويشكل، في الواقع، منصة مشتركة لتشكيلة واسعة من التنظيمات اليسارية، الاجتماعية والسياسية، المختلفة في إسرائيل، يشجع المواطنين على المساهمة الفعالة في إنتاج أشرطة مصورة ذات مضامين اجتماعية ونشرها على الشبكة. يستهل كاتب المقال بالقتباس عن ”فتيات وفتيان أبناء ١٣-١٧ عاما يتحدثون عن حق العودة“، مما ورد في أحد الأشرطة المصورة التي أعدها وبثها التلفزيون الاجتماعي ليُنبت الكاتب، من خلالها، أن ”هذه الدعاية الفلسطينية ليست مأخوذة من قنوات تابعة لحركة حماس أو لتنظيم حزب الله، ولا حتى من التلفزيون الفلسطيني الرسمي، بل بُثت هنا في إسرائيل، ضمن برامج التلفزيون الاجتماعي“ الذي يعرفه (التلفزيون) بأنه ”جمعية يسارية متطرفة“ ويضيف أنه ”كي تستطيع هذه الجمعية اليسارية المتطرفة بثّ هذه المضامين، فقد حظيت بدعم حكومي يبلغ ٢٢٠ ألف شيكل خلال السنتين الأخيرتين“؛ وبينما أوضحت وزارة الاتصالات أنها تمنح التلفزيون الاجتماعي هذه الامتيازات من أجل ”التعبير عن تشكيلة متنوعة من المضامين والنشاط الاجتماعي“ - كما يقول - إلا أن ”هذه المنظمة تستخدم هذه الأموال، فعليا، لإسباغ الشرعية على ”المخربين“، لإشاعة الكراهية بين المشاهدين ضد المستوطنين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، لدعم المهترئين من تادية الخدمة العسكرية في الجيش (الإسرائيلي)، لدعم برامج التلفزيون الاجتماعي“، في جنوب تل أبيب وتصوير إسرائيل وكأنها مجرمة حرب؛ يستعرض كاتب المقال بعض التقارير المصورة التي أعدها وبثها التلفزيون الاجتماعي، والتي تُؤكد - بحسب رأيه - ”توفير هذه المنظمة منصة واسعة جدا للمواقف المتطرفة الأحادية الجانب التي تعكس، فقط، الأطراف الأكثر يسارية على الخارطة السياسية الإسرائيلية“ (!)، منوها إلى أن هذه (التقارير) ”ليست إلا جزئا بسيطا فقط من المضامين التي تنتجها وتروجها هذه المنظمة؛ مع تشديده على أن ”نشاط هذه المنظمة يجري في مستويين اثنين: الأول - إعداد ونشر أشرطة مصورة كثيرة، بواسطة الانترنت فقط، وهذه لا تحظى بأي دعم من وزارة الاتصالات، على الورق على الأقل“، كما يسجل؛ والثاني، أشرطة يتم



## تنام مستمر في العلاقات التجارية بين إسرائيل والصين

**\*حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والصين يتجاوز ١١ مليار دولار والميزان التجاري يميل لصالح الصين بنسبة تزيد عن ٧٧٪\* إسرائيل تتوقع ازدياد صادراتها التكنولوجية إلى الصين مقابل تزايد الاستثمارات الصينية في الاقتصاد الإسرائيلي خاصة بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين حيز التنفيذ\***

بعد شهرين من الآن تكون قد مرت ٢٦ عاما على بدء العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية-الصينية، وخلال العام الجاري تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين، على وقع تقارير تؤكد أن التبادل التجاري بينهما في ازدياد مستمر، لكن ما هو بارز في السنوات القليلة الأخيرة، هو تزايد استثمارات الصينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، وربما أن العنوان الأبرز لهذه الاستثمارات، كان شراء شركة صينية لشركة "تنوفا" للابلاين، التي اعتبرت ذات يوم أضخم شركة اقتصادية للكرة الصهيونية منذ ما قبل النكبة.

ويتراوح التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل ما بين ١٠ مليارات إلى ١١ مليار دولار، ويميل الميزان لصالح الصين، بشكل كبير جدا، إذ شكّل الاستيراد من الصين في العام الماضي ٢٠١٦، ما نسبته ١٣٪ من إجمالي البضائع المستوردة إلى إسرائيل، وبلغت قيمتها ٧٩ مليار دولار، ما يعنى أن الميزان التجاري يميل بنسبة ٧٧٪ لصالح الصين.

وحجم التبادل التجاري هذا مرشح للارتفاع أكثر في السنوات المقبلة، مع دخول اتفاقية التجارة الحرة مع الصين إلى حيز التنفيذ بشكل كامل. ويرى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الصين، من شأنه أن يساهم في النمو الاقتصادي، إذ حسب قوله فإن في تلك الاتفاقيات احتمالات كبيرة لزيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الصين، بموازة عمل الحكومة الإسرائيلية ككل على فتح المزيد من الأسواق الآسيوية أمام البضائع الإسرائيلية، بحسب قوله.

وكان تقرير إسرائيلي في الشهر الماضي قد أشار إلى أن الصادرات الإسرائيلية إلى الصين في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، سجلت ارتفاعا بنسبة ٣١٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٦، لتصل إلى مستوى ٢١٣ مليار دولار، مقابل ١٦٣ مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، وسط مؤشرات إلى أن يسجل العام الجاري ذروة في الصادرات الإسرائيلية إلى الصين.

وحسب ما نشر، فإن الصادرات إلى الصين كانت قد سجلت في العام ٢٠١٥ ذروة وبلغت قيمتها ٣١ مليار دولار، إلا أن الصادرات سجلت تراجعا في العام ٢٠١٦، إذ بلغ حجمها في حدود ٢٣ مليار دولار، ومن المتوقع لها أن ترتفع هذا العام إلى أكثر مما سجلته في ٢٠١٥.

ويستدل من المعطيات أن الحصص الأكبر في الصادرات إلى الصين هي من القطاع التكنولوجي، إذ كان على مستوى المركبات الدقيقة، أو على مستوى المعدات، وتحل في المرتبة الثانية المواد الكيميائية على مختلف أنواعها، وقال تقرير أثير إن إسرائيل تطمح كذلك في تعميق صادراتها الطبية إلى الصين.

كذلك أقرت الحكومة الإسرائيلية هذا العام، استخدام ٢٠ ألف عامل من الصين، ليعملوا في قطاع البناء، الذي يعاني من قلة العاملين، وبحسب ما نشر، فإن إسرائيل تسهلت للحكومة الصينية بعدم تشغيل العمال في مستوطنات المحتلة الفلسطينية والسورية منذ العام ١٩٦٧، وحسب تقارير لاحقة فإن هذا القرار لم يدخل بعد إلى حيز التنفيذ كليا. واختيار الصين دون سواها لاستخدام العمال هو مؤشر إضافي إلى العلاقات النوعية بين الجانبين.

ويقول البروفيسور إسحاق شاحور، من الجامعة العبرية "إن الصين بديلا لحيطة لإسرائيل بالمفهوم التقليدي، وهي لن تكون كذلك لأنه أولا وقبل كل شيء، هي لا تريد هذا"، ويضيف "إن الصين تحاول الحفاظ على علاقات جيدة في الجهات الأخرى في المنطقة، ولكنها لن تأخذ على عاتقها مسؤولية خلق ارتباط وثيق مع إسرائيل، بشكل يتم تفسيره على أنه سيكون على حساب العلاقات مع العرب والفلسطينيين"، وأشار إلى أنه حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن تصويت الميين في الهيئات الدولية، فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، لم يتغير.

وأضاف شاحور أنه ومن ناحية إسرائيل، فإن الصين ليست بديلا للولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا ليست بديلا لتأثير يهود الولايات المتحدة، ولا سيما "من ناحية القدرة على التجاوب مع رغبة إسرائيل بضممان دعم سياسي وعسكري لها"، ويرى شاحور أن مملكة الدولتين الآن بالأساس هي دفع العلاقات الاقتصادية والثقافية، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمي، ومكافحة الارهاب. ورغم ذلك يقول شاحور "إن اهتمام الصين بإسرائيل هو كاهتمامها بكل دولة أخرى تخدم تعاون قوتها الاقتصادية، على الرغم من ادعاء البعض بأن للصين مصالح استراتيجية مع إسرائيل".

### استثمارات الصين

في العام ٢٠١٤ ضجت إسرائيل حينما اشترى مستثمرون صينيون شركة الابلاين والأجبان الإسرائيلية الاضخم "تنوفا"، التي كانت ذات يوم معلما من معالم اقتصاد الحركة الصهيونية في فلسطين. كشركة تعاونية بين المستعمرات الزراعية في ذلك الحين، وبعد العام ١٩٤٨



اعتقال طفل في القدس المحتلة.

**تقرير جديد لمنظمتي «بتسيلم» و«مركز الدفاع عن الفرد»:**

## «جهاز تطبيق القانون الإسرائيلي» يقوم بممارسات متطرفة غير قانونية حيال الفتية الفلسطينين في القدس الشرقية!

**\*هذه الممارسات تمكّن سلطات تطبيق القانون من ممارسة الضغط على هؤلاء الفتية لكي يوقعوا على اعترافات مخلفة تصبح لاحقا مستندا لتجريمهم!\***

وقال إنه كان من الممكن أن نتوقع من جهاز تطبيق القانون التعاطي مع الأولاد بأسلوب يناسب سنهم، وأخذ مستوى تطوّرهم النفسي والجسدي بعين الاعتبار، إرداكا منه أن أي فعل يقومون به قد تكون له إسقاطات بعيدة المدى على الفتية وعائلاتهم، وكان من الممكن أن نتوقع من هذا الجهاز أن يتعامل بشكل منصف وإنساني مع الفتية، وأن يوفر لهم الحماية الأساسية، ولكن، عوضا عن ذلك يتعامل جهاز تطبيق القانون الإسرائيلي مع هؤلاء الفتية على أنهم جزء من قطاع سكاني معاد، جميع أفرادها - فتية والبالغين على حد سواء - متهمون إلى حين إثبات العكس؛ ويتخذ في حقهم إجراءات متطرفة، ما كان ليتجزأ على أنّها ضئيلة قطاعات سكانية أخرى في إسرائيل. وجهاز تطبيق القانون في إسرائيل موجود، بحكم تعريفه، في معسكر واحد؛ أفراد الشرطة، السجانين، مدعو النيابة والقضاة هم دائما مواطنون إسرائيليون يعتقدون ويحققون ويحاكمون ويسجنون فتية فلسطينيين، ينظر إليهم كأعداء يلحقون الضرر بمصالح المجتمع الإسرائيلي.

كما أشار إلى أنه لا يمكن النظر إلى هذا الواقع منفصلاً عن مجمل سياسة إسرائيل في القدس الشرقية، فلقد ضمت إسرائيل في العام ١٩٦٧، في خطوة مخالفة للقانون، نحو ٧٠ ألف دونم هي مساحة القدس الأردنية (نحو ٦ آلاف دونم) مضافاً إليها المساحة الكاملة ٧٨ بلدة وقريّة، ولكن إسرائيل طالما تعاملت مع سكان هذه المناطق على أنه لا يرغب في وجودهم، وعليه لم يحدث أبداً أن يظنّ إليهم سلطات الدولة ومدنوبوها على أنهم متساوون الحقوق.

وأوضح التقرير أن جميع السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية بوصلتها دفع السكان الفلسطينيين إلى مغادرة المدينة، ولذلك فرضت قيود مشددة على بناء منازل جديدة، وحكم على السكان بالعيش في ظروف كثافة خانقة أو في خوف من هدم منازلهم التي بناها دون ترخيص حين لم يتوفّر لديهم خيار آخر؛ ولذلك زسّمت سياسة لم شمل صارمة، تمنع سكان القدس الشرقية من السكن هناك مع أزواجهم إذا كان هؤلاء من سگان الأراضي المحتلة؛ ولذلك أيضاً ينتهج تمييز دائم ومؤسّس في توزيع ميزانيات البلدية والدولة، ممّا يفرض على سكان القدس الشرقية العيش في معاناة جزاء المستوى المتدنّي لمراقف البنى التحتية والنقص الدائم في المؤسسات العامة.

وختتم التقرير: لا يوجد ولا يمكن إيجاد تبرير لهذه الممارسات المتطرفة التي يقوم بها جهاز تطبيق القانون تجاه الفتية في القدس الشرقية. إن الواقع الذي يصفه التقرير هو جزء من بنية أو هيكلية السيطرة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، وطالما استمرت هذه السيطرة، من المتوقع أن تواصل السلطات الإسرائيلية التعامل مع السكان الفلسطينيين كجماعة غير مرغوب فيها وكأشخاص يساؤون أقل، بكل المعاني التي ينطوي عليها ذلك، وجزم بأن التغيير الحقيقي لهذا الوضع يتطلب تغيير الواقع في القدس من أساسه.

هذه الممارسات تمكّن سلطات تطبيق القانون من ممارسة الضغط على هؤلاء الفتية لكي يعترفوا، وفعلاً، كثيرون منهم يوقعون على اعترافات رغم إرادتهم (بعضها اعترافات مختلفة، وبعضها بلغة لا يفهمونها). هذه الاعترافات تصبح لاحقاً مستندا لتجريمهم في لائحة الاتهام المقدّمة ضدّهم. يعكس هذا الواقع في ٦٠ تصريحاً سجّلته منظمتا "بتسيلم" و"مركز الدفاع عن الفرد" من فم فتيان سكان القدس الشرقية، كان قد جرى اعتقالهم خلال سنة ونصف (منذ أيار ٢٠١٥ وحتى تشرين الأول ٢٠١٦). بعض هؤلاء القضاة التي تنفّذ الاعتقالات، مروراً بمصلحة السجناء التي تتحرّج الفتيان في ظروف قاسية، وانتهاءً بالقضاة الذي يمدّدون اعتقالهم بجزء قلم وبشكل شبه روتيني - أيضاً حين لا يكون هنالك أيّ داعٍ للاعتقال أصلاً، وأيضاً بعد أن انتهى التحقيق، وفي الحالات التي اشتكى فيها الفتيان في شأن عذب تعرّضوا له.

تبتذل السلطات المختلفة جهدها لأن تنفّذ هذه السياسة مع الحفاظ على المتطلبات الشكلية التقنيّة التي ينص عليها القانون: إنهم يصدرون أوامر اعتقال (على الأقل في بعض الحالات)، يجرّون تحقيقات (معظمها) في الساعات المسموح بها قانونياً، ويمدّدون الاعتقالات في المحكمة وفقاً للفترات المحدّدة في القانون، وأخيراً؛ يجيبون عن الفتيان اعترافات موقّعة. بالإضافة إلى ذلك، تدير السلطات جهاز مراقبة من صلاحياته فحص شكواي الفتيان ضدّ ممارسات كهذه أو أخرى قام بها أفراد الشرطة، السجانين أو المحقّقون. لكن هذا كله يخلق فقط مظهرًا زائفاً يوحي بإداء قانوني، وذلك بهدف إضفاء الشرعية على هذه الممارسات، فعلياً، يستند أداء السلطات إلى تأويل تقني، لا أكثر، للحماية التي يمنحها القانون للقاصرين، كما يستند إلى التدرّج بالاستثناءات المنصوص عليها فيه. عندما يتعلق الأمر بالفتيان الفلسطينيين من القدس الشرقية، يفرغ أفراد الشرطة والسجانين والقضاة قانون الشبيبة من جوهر مضمونه، وهم يجرّون في ذلك مجرى العادة - وفي المقابل، يدعون البراءة بفضل تمسّكهم بشكليات القانون.

وأشار التقرير إلى أن هذه الممارسات تكشف السياسة الإسرائيلية، وغايتها تمكين السلطات من مواصلة هذه المعاملة مع الفتية الفلسطينيين، ضمن توفير غطاء شكلي لها هو في الواقع انتهاك منهجيّ واسع النطاق وموتقٍ لحقوق الإنسان الأساسية يطال مئات الفتية في كل سنة، على امتداد عشرات السنين.

قال تقرير جديد أصدرته منظمة "بتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع "مركز الدفاع عن الفرد"، حول اعتقال الفتيان الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، إنه يجري اقتياد الفتيان في القدس الشرقية من أسرّتهم في عتمة الليل، وتكبيهم بالأصفاد دون أي مبرر، وتركهم لفترات طويلة في انتظار التحقيق معهم، فقط بعد هذا كله، حين يكونون متعبين ومنكسرين، يجري التحقيق معهم مطوّلاً دون السماح لهم بالاتصال قبل ذلك مع أمّ أو مع الأهل، ودون إبلاغهم أنه يحقّ لهم الصمت أثناء التحقيق. بعد ذلك، يجري اعتقالهم في ظروف قاسية طيلة أيام بل وأسابيع، حتّى إذا كان التحقيق معهم قد انتهى، وفي بعض الحالات يتمّ كل ذلك مرفقاً بالتهديد والشتائم والعنف الجسديّ سواء قبل التحقيق أو خلاله.

وأكد التقرير أنه لا يوجد ولا يمكن إيجاد تبرير لهذه الممارسات المتطرفة التي يقوم بها جهاز تطبيق القانون تجاه الفتية في القدس الشرقية، وأن الواقع الذي يصفه التقرير هو جزء من بنية أو هيكلية السيطرة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، وشدّد على أنه طالما استمرت هذه السيطرة، من المتوقع أن تواصل السلطات الإسرائيلية التعامل مع السكان الفلسطينيين كجماعة غير مرغوب فيها وكأشخاص يساؤون أقل، بكل المعاني التي ينطوي عليها ذلك، والتغيير الحقيقي لهذا الوضع يتطلب تغيير الواقع في القدس من أساسه.

وجاء في التقرير: منذ اللحظة التي يعتقل فيها هؤلاء الفتيان يتمّ إقصاء أهلهم من مجريات الأمور. لا تنظر السلطات، في أيّ من المراحل، إلى الأهل كطرف في الموضوع، ولا كمن يحقّ لهم حماية أولادهم. المعلومات التي تبلغهم عمّا يجري مع ولدهم وعن حقوقه هي معلومات أولية وفي إحدى الأديني، فقط في حالات قليلة جداً يُسمح لهم بمقابلته، وهكذا يبقى الأهل عاجزين، يفقدون إلى أية إمكانية لمساعدته.

في غياب الحماية من جانب الأهل أو أيّ بالغ آخر يثقون به، في تجاهل تام من السلطات لسنّهم الصغيرة، يضطرّ هؤلاء الفتية إلى عبور حنّة الاعتقال والتحقيق وحيدين تماماً، بعيداً عن أسرهم ومعزولين عن مجرى حياتهم اليومية وكل ما اعتادوه، يلقي بهم في أجواء مشبعة بالتهديد ويولد البلبلة، إذ لا أحد من البالغين المحيطين بهم يكلف نفسه عناء تزويدهم بأيّة تفاصيل عمّا يجري، لا أحد يشرّح لهم إلى أين يأخذونهم، ما هي الشبهات الموجهة إليهم، ما هي حقوقهم، ممّن يُسمح لهم تلقّي الاستشارة، كم من الوقت سيستغرق الأمر ومتى سيعودون إلى عائلاتهم، والأسوأ من ذلك، يتّبين من وصف الفتيان أن البالغين المحيطين بهم - عناصر الشرطة والمخابرات والسجانين والقضاة - يتعاملون معهم وكأنّهم مجرّدين من أي حقّ، كل استجابة لطلب يطالبونه (شرب أو أكل، منشقة، دخول المرحاض، التحدّث مع الأهل) ينظر إليها هؤلاء كحسنة تقدّم بشكل تحسفي وفقاً لأهواء المسؤولين.



## معطيات تبينّ التمييز في جميع المراحل العمرية والصفوف

# عدد مكاتب المدارس العربية منخفض قياساً بالمدارس العبرية وعدد كتبها محدود أكثر أيضاً!

**كتب هشام نفاع:**

كلما جرى التعمق التفصيلي في الميزانيات الحكومية للوزارات في إسرائيل، تتضح طبقات جديدة من التمييز على خلفيتين أساسيتين: الخلفية القومية في حالة العرب الفلسطينيين من المواطنين؛ والخلفية الطبقية في حالة الشرائح الضعيفة اقتصادياً – علماً بأنها متقاطعتان بالنسبة للعرب؛ ويستدل من بحث اجراه معهد أبحاث الكنيست الصيف الفائت، تحت عنوان «المكاتب في المدارس – صورة للوضع»، ووقته إيتاي فايسبلاي، أن المجموعات المستضفة والمميز ضدها لا يستثنيتها مجال المكاتب، وهذا على الرغم من ارتفاع الوعي والمعرفة المهنية التربوية بالحاجة الحيوية المتزايدة لدور المكتبة في السيرورة التدريسية. وفقاً لهذا البحث، فإن المكتبة في المدرسة هي جزء لا يتجزأ من حياة المدرسة ومن برنامج التعليم، وهي مركب مهم في تطوير القدرات المعرفية وقدرات القراءة لطلاب المدرسة، وتشير أبحاث يعتمدها البحث أنف الذكر إلى أن للمكتبة، لمستوى الخدمات فيها ودرجة التعاون ما بين طاقم التدريس وبين مسؤولي المكاتب، تأثيراً كبيراً على التحصيل الدراسي للطلاب. تشكل مكتبة المدرسة اليوم ما يعرف بـ «مركز موارد» متنوع ويوجد لها دور جوهري في دعم عمليات التدريس المختلفة التي تأخذ مجراها في المدرسة، وفي إنتاج مناخ للقراءة فيها. العديد من مستخلصات الأبحاث المتنوعة التي أجريت في العقود الأخيرة في دول مختلفة، تشير إلى أنه لمكتبة المدرسة تأثيراً إيجابياً في الطلاب وفي جوانب متنوعة؛ نتاج أفضل في الامتحانات الاعتيادية للطلاب في مختلف المجالات، ارتفاع التحصيل العلمي ومعدلات نجاح الطلاب في المواضيع التي تدرّس في الصف، توجه إيجابي نحو التعليم والقراءة بدرجة أعلى لفرض المتعة بالإضافة إلى الأغراض الدراسية. وهكذا فقد استخلص بأنه توجد لمكاتب المدارس تأثيرات واضحة في اتجاه تقليص الفجوات بين الطلاب من خلفيات مختلفة.

**وثائق الوزارة لم تعرّف معايير واضحة لنشاطات مكتبة المدرسة**

تم وضع سياسات وزارة التعليم بشأن مكاتب المدارس ضمن المنشور السنوي الذي اصدره مدير عام الوزارة عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٨. وقد نص المنشور على أنه من الجدير أن تكون مكتبة في كل مؤسسة تعليمية، وهي بمثابة مركز موارد يلقى باحتياجات الطلاب والمعلمين. وهو يفصل بشكل مستفيض وظائف المكتبة والشكل الذي يجب عليها أن تؤدي دورها فيه. وعلى الرغم من ذلك، لم تعرّف تلك الوثائق الصادرة عن الوزارة معايير واضحة لنشاطات مكتبة المدرسة في مراحل التعليم المختلفة، وهي لا تنظرق الى الموارد التي يجب على المدرسة أو على جهات أخرى تخصيصها لمكتبة المدرسة، مصادرها ونطاقها.

الجهة المسؤولة من قبل وزارة التعليم عن مكاتب المدارس هي قسم مكاتب المدارس، ضمن الإدارة التربوية في وزارة التعليم، ويتولى مسؤولية هذا القسم موظف قطري ذو صلاحيات على مكاتب المدارس ويعمل فيه عدد المرشدين مقسمين على الأولوية والأوساط التعليمية المختلفة. يعمل هذا القسم فيما يخص جميع الجوانب المتعلقة بتشغيل مكاتب المدارس وتشجيع القراءة في جهاز التعليم. لا تتصلص الوزارة لإقامة مكاتب مدرسية، ولا لترميمها او للدعم السيار لنشاطاتها. بل إن دعم الوزارة لمكاتب المدارس يتم من خلال قناتين مركزيتين، حملة الكتب السنوية في التعليم الابتدائي، وتمويل وظيفة مسؤول المكتبة في التعليم فوق الابتدائي.

حملة الكتب السنوية ولما قلنا تنص عليه الأنظمة ذات الشان هي مشروع قطري لتشجيع القراءة، وينشط منذ نحو ٢٠ عاما ومخصص لطلاب وفتيان من جيل الضمانة وحتى الصف الثاني عشر. شاركت عام ٢٠١٦- ٢٠١٧ في هذا المشروع ١٢٤٦ مدرسة من بينها ١٠١٦ مدرسة ابتدائية. قسم من المدارس المشاركة في المشروع تتلقى رزم كتب وقسائم لشراء كتب بمبلغ يصل حتى ١٠٠٠ شيكل للمدرسة.

يجري تمويل وظيفة مسؤول المكتبة للتعليم فوق الابتدائي وفقاً لمقياس مسؤول مكتبة واحد لكل ٢٥ صفا دراسيا. يتم تشغيل مسؤول المكتبة من قبل السلطة المحلية بتمويل كامل من الوزارة وبدون مطالبة السلطة المحلية باستكتاب دائم لتمويل الوظيفة. وفقاً للمعطيات التي وفرتها وزارة التعليم فقد تم تمويل تشغيل ١٤٢٣ مسؤول مكتبة في ١١٠٢ مدرسة فوق ابتدائية (ينسب ووظائف مختلفة). يتم في التعليم العبري تشغيل مسؤول مكتبة في ٨٥٪ من المدارس فوق الابتدائية بينما في التعليم العربي يتم تشغيل مسؤول مكتبة في ٦١٪ من المدارس فقط. في التعليم الرسمي العبري يتم تشغيل عامل مكتبة في ٧٨٪ من المدارس مقابل ٩٠٪ في مدارس الوسط المسمى الرسمي- الديني. من خلال تحليل المعطيات وتوزيعها وفقاً لما يعرف بـ «العنايق الاجتماعية الاقتصادية» التي تنتمي إليها البلدة التي تقع المدرسة فيها، نرى أنه في المدارس الواقعة في بلدات في الأضعف اقتصاديا (أي من العنايق ٣-٠) تم تشغيل مسؤولي مكاتب في نحو ٧٠٪ من المدارس، وهذا في حين وصلت النسبة في البلدا من الطبقة الاقتصادية الاجتماعية المتوسطة الى ٨٥٪ من المدارس.

معظم الميزانية التي تخصصها وزارة التعليم لمكاتب المدارس مخصصة لتمويل وظيفة مسؤول المكتبات في التعليم فوق الابتدائي. وقد خصصت وزارة التعليم في سنة ٢٠١٦ للمجمل نحو ٨٩ مليون شيكل لمكاتب المدارس، منها نحو ٥٠ مليون شيكل لتمويل وظيفة مسؤول مكتبة في المدارس الثانوية، و٣٧ مليون شيكل لتمويل الوظيفة في المدارس الاعدادية بينما تم تخصيص ما يقل عن مليوني شيكل من ميزانية هذا القسم لمكاتب تعمل لدعم نشاطات مكتبية.

هناك ٦٠٪ من المدارس الابتدائية قامت بتقديم تقارير لوزارة التعليم عن مصروفات لاقتناء كتب وللصرف على مكاتب في السنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦. نحو ٥٥٪ من مجمل المدارس التي أُلقيت عن مصروفات في هذا البند، قامت بصرف ميزانية وصلت حتى ٢٥٠ مليون شيكل. هذه المدارس ذات الإدارة الذاتية صرفت نحو ٥ ملايين شيكل على الكتب والمكاتب.

**لا توجد بحوزة وزارة التعليم معلومات شاملة وافية**

يقول الباحث إنه ليس بحوزة وزارة التعليم ولا أية جهة أخرى اليوم معلومات شاملة وافية ولا تفاصيل راهنة عن مكاتب المدارس، عاملي المكتبات الذين ينفغولها ولا عن مدى تأهيلهم، ولا عن خدمات المدارس وما شابه. فالمعطيات التي بحوزة معدّي البحث، حول مكاتب المدارس المأخوذة من مصادر مختلفة، كما يمزحون، هي معلومات غير محدّثة بغالبيتها، وتنطوي أحيانا على معلومات من مصادر مختلفة اتضح لاحقاً وجود تناقضات بينها. ومع ذلك فإن مصادر المعلومات المتوفرة المختلفة دلت بشكل منهجي على وجود فجوات بين التعليم العبري وبين التعليم العربي في هذا المجال، سواء في التعليم الابتدائي او في التعليم فوق الابتدائي. أما المصادر التي اعتمد عليها هذا التقرير فقد كانت كالتالي: استطلاع قسم المكتبات في وزارة التعليم وفي مكتب الإحصاء المركزي

من العام ٢٠٥٠، ودلّ على أن نحو ٨٠٪ من المدارس الابتدائية ونحو ٩٠٪ من المدارس في جهاز التعليم فوق الابتدائي، كانت تضم مكاتب فيها. نسبة المدارس في جهاز التعليم العربي التي اشتملت على مكاتب منخفضة قياسا بنسبة المكتبات في جهاز التعليم العبري الرسمي والرسمي الديني، وذلك في جميع المراحل العمرية والصفوف. في نحو ٣٤٪ من المكتبات في التعليم العبري وفي نحو ٤٤٪ من المكتبات في التعليم العربي لا يتم تشغيل مسؤول مكتبة. وفي العديد من المكتبات التي تم تشغيل مسؤول مكتبة فيها لم يكن لديه تأهيل في مجال علم المكتبات، وإنما كان تأهيله يقتصر على التدريس فقط وقد أدى وظيفته كمسؤول مكتبة لعدة ساعات أسبوعية قليلة، إلى جانب عمله في وظيفة أخرى داخل المدرسة.

**عدد العتاوين في مكاتب المدارس العربية أقل من العبرية**

استطلاع خدمات التعليم والرفاه الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي لصالح وزارة التعليم في العام ٢٠٠٨ دل على وجود فجوات مشابهة وكذلك فجوات بموجب الوضع الاقتصادي الاجتماعي للمدارس، وخصوصا في التعليم الابتدائي. في نحو ٣٦٪ من المدارس الابتدائية الاقوى اقتصاديا داخل جهاز التعليم العبري الرسمي، كانت هناك مكتبة لكل مدرسة، وهذا مقابل نحو ٥٤٪ من المدارس الابتدائية الأضعف اقتصاديا. أما في المدارس الابتدائية الرسمية الدينية فقد كانت الفجوات أكثر بروزاً – في ٢٧٪ من المدارس الأقوى اقتصاديا كانت هناك مكاتب، مقابل نحو ٤٢٪ في المدارس الأضعف اقتصاديا. وفي التعليم العربي كان في جميع المدارس بمستوى الرعاية العاليا مكتبة لكل مدرسة، وهذا مقابل ٢٧٪ فقط في المدارس بمستوى الرعاية الأضعف.

مصدر إضافي للمعلومات حول وضع المكتبات المدرسية، كان الإجابات على أسئلة في مواضيع خدمات المكتبات في المدارس، والتي وردت في إطار استطلاعات وامتحانات دولية – وفقاً لمعطيات تم جمعها في إطار أسئلة تمهيدية لامتحان بيرليرز الذي يبحث قدرات القراءة لدى طلاب الصف الرابع. في العام ٢٠١١، كان لدى ٨٣٪ من الطلاب مكتبة في المدرسة وكان في معظم المدارس ما بين ٥٠٠ حتى ٥٠٠٠ عنوان كتاب منفرد. وفي مقارنة دولية، كانت نسبة الطلاب الذين ابلغوا عن وجود مكتبة في المدارس في إسرائيل أقل بقليل من معدل الدول التي شاركت في هذا الامتحان، وكانت مكاتب المدارس في إسرائيل أصغر قياسا بمكاتب المدارس في دول أخرى.

مصدر آخر هو استمارات الأسئلة الموجهة لمديري المدارس الذين شاركوا في امتحان تين الذي يبحث التحصيل الدراسي في العلوم لطلاب الصف الثامن. في العام ٢٠١٥، دلت الإجابات على أنه في ٨٢٪ من المدارس العدادية كانت هناك مكتبة. وفي نحو نصف تلك المكتبات (٤٧ ٪)، كان هناك ما يزيد عن ألفي عنوان كتاب مطبوع. يوجد في التعليم العبري وفقاً لهذا الاستطلاع مكتبة في ٨٤٪ من المدارس مقابل ٧٥٪ من المدارس في جهاز التعليم العربي، وعدد العناوين في مكاتب المدارس في التعليم العربي أقل منه في التعليم العبري.

**نقص في المعلومات الوافية حول مسؤولي مكاتب المدارس**

توجد لمسؤولي مكاتب المدارس، تأهيلهم ومدى التعاون بينهم وبين اعضاء طاقم التدريس في المدرسة، أهمية حاسمة من حيث مساهمة

المكتبة في دعم الطلاب والمؤسسة التعليمية بأكملها. على الرغم من ذلك فليس هناك، يقول البحث، معلومات وافية حول مسؤولي المكتبات المشغلين في المدارس، تحصيلهم العلمي وظروف تشغيهم، وبمن فيهم مسؤولو المكتبات الذين يتم تشغيلهم وفقاً للوظيفة الممولة من وزارة التعليم. إن شروط قبول وتشغيل عاملي المكتبات في مؤسسات التعليم فوق الابتدائي وفقاً لشروط وزارة التعليم اليوم، هي حيازة شهادة أكاديمية في مجال علم المكتبات أو شهادة أكاديمية في هذا المجال أو شهادة أكاديمية معترف بها، مع تفضيل لمجال التربية وشهادة مسؤول مكتبة مؤهل. ليست هناك شروط قبول واضحة لتشغيل مسؤولي مكاتب في التعليم الابتدائي، وهكذا فإن كل جهة تقوم بتشغيل مسؤولي مكاتب في التعليم الابتدائي، تحدد لنفسها المطالب والمتطلبات لغرض تفعيل هذه الوظيفة.

يتم تأهيل مسؤولي المكتبات في إسرائيل بمساقين – الأول أكاديمي لحيازة شهادة اللقب الأول أو الثاني في علم المكتبات، وبعنايه مساق غير أكاديمي لتلقي شهادة مسؤول مكتبة. وفقاً لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي للعام ٢٠١٦ درس موضوع علم المكتبات في الجامعات ٤٢٠ طالبا لنيل مختلف اللقاب، الأول والثاني والثالث. وفي العام ٢٠١٥ حاز لقباً أكاديميا في علم المكتبات ١٠٩ خريجين جامعيين. بالإضافة إليهم فمذ العام ٢٠١٣ أنهى تعليم اللقب الثاني في كلية دايفد يلين ٦٤ خريجاً (هذه الكلية تدرّس لنيل اللقب الثاني بينما تدرّس جامعة بار ايلان لنيل اللقب جميعها من الأول وحتى الثالث).

هناك مساقات دراسية لنيل شهادة مسؤول مكتبة معترف به في جامعة حيفا وفي كلية دايفد يلين المذكورة وكلية بيت بيرل وكلية أورانيم، ويتعلم في هذه البرامج التعليمية سنويًا نحو ١٥٠ طالبا، وقد تخرج منها جميعا في العام الدراسي الماضي نحو ٦٠ خريجاً.

إن ظروف وشروط تشغيل مسؤولي المكتبات في المدارس متنوعة جداً، حيث لا توجد هناك اتفاقية عمل متجانسة في هذا المجال. ويتم تشغيل مسؤولي المكتبات في مراحل التعليم المختلفة من قبل جهات تشغيلية مختلفة منها السلطات المحلية، جهات مالكة ومشغلة لمدارس خاصة، جمعيات تربوية وتعليمية. وهكذا ينشأ وضع فيه سلام وتدرجيات مختلفة للأجور وفقاً للتحصيل العلمي لمسؤولي المكتبات، وعلى وجه العموم فإن أجر معظم مسؤولي المكتبات الذين تشغلهم السلطات المحلية في التعليم فوق الابتدائي، وخصوصا ممن ليس بحوزتهم شهادة أكاديمية، هو أجر منخفض قياسا بعمال غير أكاديميين آخرين في جهاز التعليم، ممن تشغلهم وظائف محلية.

أما تمويل وزارة التعليم لتشغيل مسؤولي مكاتب في التعليم فوق الابتدائي، فيتوافق مع تكلفة أجر عاملي المكتبات غير الأكاديميين، وهذا على الرغم من أن هناك اليوم حاجة لمسؤولي مكاتب ذوي تحصيل أكاديمي. وبالتالي فقد يشكل هذا عائقاً أمام تشغيل مسؤولي مكاتب ذوي تحصيل ملامم، وعلى وجه الخصوص في السلطات المحلية الضعيفة. ويوجد في التعليم الابتدائي طيف واسع من تسويات وترتيبات تشغيل مسؤولي مكاتب في المدارس الابتدائية. ففي بعض السلطات المحلية تضع البلدية ميزانية لتشغيل مسؤول مكتبة في المدارس الابتدائية. وفي السلطات المحلية التي لا تخصص ميزانية لوظيفة مسؤول مكتبة المدرسة، يتم بشكل عام تشغيل مسؤول مكتبة المدرسة في التعليم الابتدائي وفقاً لمبادئ مديري المدارس وبواسطة مصادر الميزانيات او الساعات الدراسية التي يمتلكونها.

# تقصير وزاري بالرغم من الاعتراف بمكتبة المدرسة ومساهمتها في التحصيل الدراسي!

بها في هذا القطاع، ويجب عليهم في حال اقتضت الحاجة دفع أجر أعلى من معدل الأجر الذي تموله وزارة التعليم. وهكذا فإن السلطات المحلية التي لا تتمكن من دفع تكلفة أجور كاملة، قد تلجأ الى تشغيل مسؤولي مكاتب يفتقرون لشهادات أكاديمية بغية دفع أجور منخفضة لهم أو حتى الامتناع عن تشغيل مسؤولي مكاتب بالمرّة.

وفيما يتجاوز تخصيص ميزانية لوظيفة مسؤول المكتبة، لا تخصص وزارة التعليم ميزانية ثابتة للمكاتب في التعليم فوق الابتدائي، بحيث يتوجب على المدرسة نفسها تمويل التكاليف المطلوبة لتشغيل وتفعيل المكتبة ومن مواردها الخاصة. وفقاً لبحث أجري عام ٢٠٠٠ واشتمل على نحو ١٤٠ مكتبة في التعليم فوق الابتدائي كانت ميزانية نحو نصف المكتبات ١٠٠٠ آلاف شيكل سنويًا فيما فوق وميزانية ٢٨٪ من المكتبات تراوح بين ٢٠٠٠ و ١٠٠٠٠ من المدارس.

كما أن قسماً كبيراً من الميزانية السنوية في قسم المكتبات ينقل كإضافة على الميزانية خلال السنة وليس كجزء أساسي منها. في السنوات الأخيرة ازداد هذا المؤشر قوة بسبب تقليص الميزانية الأساسية المخصصة أصلاً لقسم المكتبات، وزيادة الإضافات عليها على امتداد السنة. وفقاً لمصدر مسؤول في الوزارة يُخصّص معظم الميزانية لاقتناء رزم كتب للمدارس المشاركة في برنامج حملة الكتب المذكور، وكذلك توزيع قسائم على المدارس لتستكمل بنفسها عملية الاقتناء، وفي السنة الدراسية السابقة تم تخصيص نحو ١٧٥ مليون شيكل لهذا البرنامج أما سائر الميزانية فهو مخصص لتنظيم دورات استعمال ومؤتمرات لعاملي ومسؤولي المكتبات المدرسية وبرنامج أخرى يشارك القسم في تمويلها.

شارك في هذا البرنامج في السنة المنصرمة ١٢٤٦ مدرسة من التعليم العادي ومنها ٢٧٨ مدرسة مما تعرفه الوزارة «التعليم غير اليهودي» إذ تقسم أجهزة التعليم الى تقسيمات طائفية فيها الدرزي والبدوي والشركسي!! وفي جميع الأحوال تظل هذه النسبة منخفضة كما سبقت الإشارة.

أبحاث كثيرة تتناول تأثير مكتبة المدرسة على تحصيل الطلاب في إسرائيل، أما الأبحاث القليلة فقد تركزت في توصياتها حول ضرورة تأهيل معلمين كمسؤولي مكبات، لغرض زيادة التعاون بين المعلمين وبين مسؤولي المكتبات مع وضع توكيد خاص على بلورة رؤية واسعة لهذه الوظيفة، وأهمية التعاون ضمن سيرورات التأهيل المختلفة. وكذلك تخصيص قوى مساعدة للقيام بوظائف تقنية جارية لغرض إتاحة الإمكانية لمسؤولي المكتبات لتخصيص الوقت المطلوب لإنتاج الدواول المذكور وتشجيعهم على بذل الجهد في تطوير الروابط المهنية مع عملي المدرسة، إلى جانب بذل الجهد والاستثمار لتطوير موارد المكتبة نفسها وإثرائها وإجراء استكلمات وتطوير دائم لمؤهلات ومقدرات مسؤولي المكتبات في سنوات عملهم المتراكمة.

**عدم تخصيص ميزانية ثابتة لمكاتب التعليم فوق الابتدائي**

يتضح من الفحص الذي أجراه معدو البحث أمام جهات مختلفة تنشط في مجال المكتبات المدرسية أن هناك على الأقل ٣٣٠٠ صاحب وظيفة يعملون كمسؤولي مكاتب، ومنهم نحو ١٤٠٠ بتمويل من وزارة التعليم في المدارس فوق الابتدائية. وهناك ٩٠٠ صاحب وظيفة في مكاتب المدارس الابتدائية. مديرة قسم التعليم في الهستدروت روتني ليفي التي تعمل في مجال شروط تشغيل مسؤولي المكتبات الذين تعينهم السلطات المحلية، تقول إن أجور مسؤولي المكتبات في التدرج الإداري، متدنية جداً قياسا بجميع العاملين الآخرين بنفس التدرج. من الذين تشغلهم السلطات المحلية بتمويل وزارة التعليم، مثلاً سكرتيري المدارس، مساعدي المعلمين وغيرهم.

مسؤولو المكتبات لا ينالون أية إضافات على الأجور كالتي تخصص لسواهم في التدرج نفسه. وفقاً لوزارة التعليم يتوجب على السلطات المحلية أن تدفع لمسؤولي المكتبات أجوراً وفقاً لاتفاقيات الأجور المعمول

تابعونا على الفيسبوك

**facebook**  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناننا على اليوتيوب

**You Tube**  
http://tiny.cc/nkddp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 2 - 2966201

فاكس: 00970 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

**مدار** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
**MADAR** The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي